

حُكْمُ الصَّلَاةِ

كُلُّ خِلَاةٍ لَكَ حَبِيرٌ مُشْرِفٌ

تَأَلَّفَ

أ.د. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَبْرِينِ

الْأَسْتَاذِ بِكَلْبَةِ الْعُلَمَاءِ بِالرِّيَاضِ

دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤١٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجبرين ، عبدالله بن عبدالعزيز .

حكم الصلاة داخل الكعبة المشرفة . - مكة المكرمة .

٨٠ ص : ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٧-٥-٩١٨١-٩٩٦٠

١- العنوان

٢- الأحكام الشرعية

١- الصلاة

١٨/٢٠٨٢

ديوي ٢٥٢,٢

رقم الإيداع: ١٨/٢٠٨١

ردمك: ٧-٥-٩١٨١-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

إلا لمن أراد توزيعه مجاناً

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ

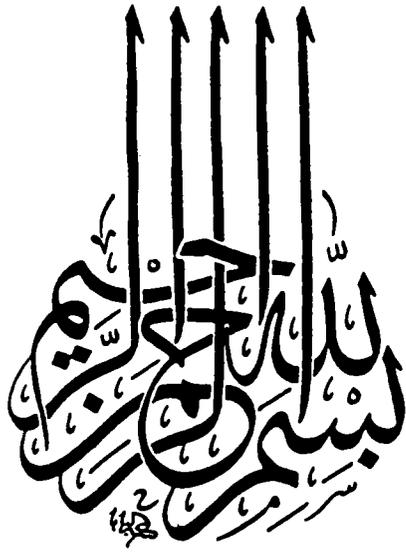
الناشر

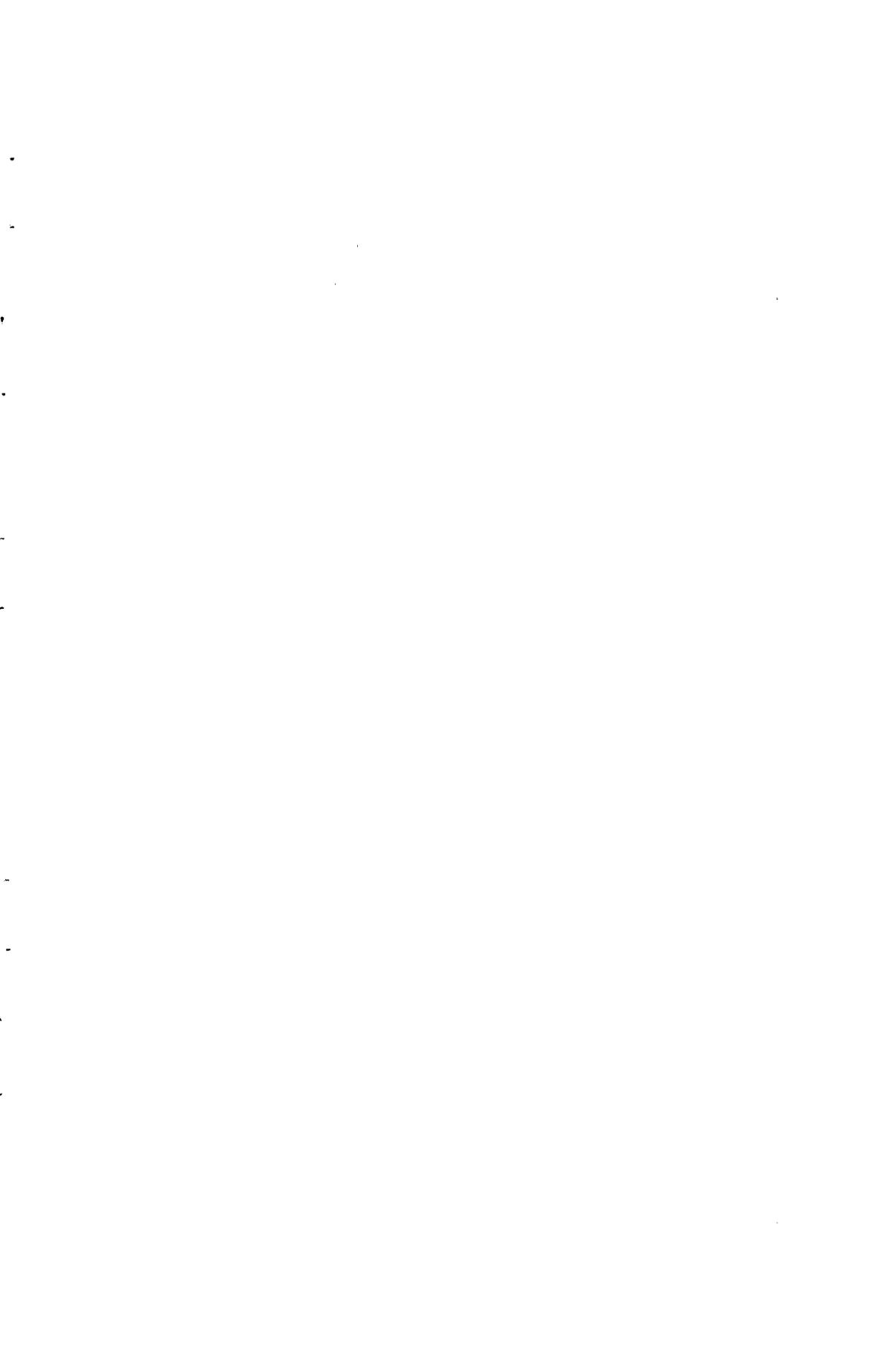
دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

مكة المكرمة - ص.ب ٢٩٢٨

تلفون ٥٤٥٧٦٠٦ فاكس ٥٤٥٧٦١٠

الصف التصويري والإخراج في دار عالم الفوائد





المقدمة^٣

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ؕ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٦٦﴾﴾^(١)

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ؕ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ؕ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿٢﴾﴾

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٦١﴾﴾^(٣)

أما بعد: فإن نعم الله على خلقه كثيرة لا تحصى، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا^(٤)﴾، ومن أعظم نعم الله على عباده

(١) سورة آل عمران (١٠٢).

(٢) سورة النساء (١).

(٣) سورة الأحزاب (٧٠، ٧١).

(٤) سورة إبراهيم (٣٤).

ما أكرمهم به من تفضيله لبعض الأماكن، ومضاعفة الحسنات بها، ومن هذه الأماكن الفاضلة: البلد الحرام «مكة المكرمة» حرسها الله تعالى، فهي «أم القرى» كما أخبر الله تعالى عنها^(١)، فالقرى كلها تبع لها، وفرع عليها، وليس لها في القرى عديل^(٢)، وهي أفضل البقاع^(٣) وأشرفها، وأحبها إلى الله تعالى، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه

(١) قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ الشورى: (٧).

(٢) زاد المعاد ١/٥٠. وقال ابن كثير تفسيره ٧/١٧٩: «سميت مكة (أم القرى) لأنها أشرف من سائر البلاد، لأدلة كثيرة مذكورة في مواضعها». وينظر إعلام الساجد ص ٧٨ - ٨٣، والعقد الثمين ١/٣٥، ٣٦، وينظر تحفة الراكع للجراعي ٦٦ - ٧١ وقد ذكر لمكة واحداً وستين اسماً، والإيضاح للنووي مع حاشيته للهيثمي ص ٤٣٢، ٤٣٣، وقد ذكر الجراعي والنووي أن كثرة الأسماء تدل على عظم المسمى، كما في أسماء الله وأسماء نبيه ﷺ، وينظر رحلة الصديق لحسن خان ص ١١ - ١٤.

(٣) ذكر ابن حزم رحمه الله في المحلى ٧/٢٧٩ - ٢٩٠، أن هذا هو قول الجمهور، وذكر أدلتهم، وأجاب عن قول من رأى تفضيل المدينة النبوية عليها.

وذكر الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ٢/٢٨٧ - ٢٩٠، و ٦/١٧ - ٣٦ وفي الاستذكار ٧/٢٢٥ - ٢٣٢ الخلاف في هذه المسألة وأشار إلى أدلة الفريقين، ورجح قول الجمهور وذكر أن من قال: إنه ليس على وجه الأرض بعد مكة أفضل من المدينة فقد استعمل جميع الأحاديث الواردة في فضلها وذكر أن حديث عبدالله بن عدي قاطع في موضع الخلاف. وذكر أن عمر وعلياً وابن مسعود وأبا الدرداء وجابر بن عبدالله وابن عمر يفضلون مكة ومسجدها، ثم =

قال لمكة وهو واقف على راحلته بالحزورة^(١): «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت»^(٢)

= قال: «وهم أولى بالتقليد ممن بعدهم»

وينظر مجموع فتاوى ابن تيمية ١٤/٢٠١، ٢٠٢، و ١٧/٦٠، ٢٧/٣٦، ٣٧، ٣٨، ٥٠٧، والروايتين ١/٣٠٧، ٣٠٨، وتفسير ابن كثير ١/٢٤٢، ٢٤٣، ١٧٩/٧، والبداية والنهاية ٣/٢٠٣، وشرح مسلم للنووي ٩/١٦٣ - ١٦٦، والإيضاح في مناسك الحج مع حاشيته للهيتمي ص ٣٩١ - ٣٩٦، وإعلام الساجد ص ١٨٦ - ١٩٣، وتحفة الراكع والساجد ص ١١٦ - ١١٨، وبدائع الفوائد ٣/١٣٥، ١٣٦، وشفاء الغرام ١/٧٤ - ٨٣، وفتح الباري ٣/٦٧، ٦٨، ٤/٨٨، وإرشاد الساري ٢/٣٤٥، وعمدة القاري ١٠/٢٣٥، والإنصاف: آخر المجلد الثالث ص ٤٦٢، ٤٦٣، ونيل الأوطار ٥/٩٨ - ١٠٠، ورد المختار: آخر كتاب الحج ٢/٢٥٦، ٢٥٧، ورحلة الصديق إلى البيت العتيق لحسن خان ص ٨١، ٨٢.

(١) قال الحموي في معجم البلدان ٢/٢٥٥: «حزورة بالفتح ثم السكون، وفتح الواو، وراء، وهاء، وهو في اللغة: الرابية الصغيرة، وجمعها حزاور، وقال الدارقطني: كذا صوابه، والمحدثون يفتحون الزاي ويشددون الواو، وهو تصحيف، وكانت الحزورة سوق بمكة، وقد دخلت في المسجد لما زيد فيه». وينظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١/٣٨٠، ومعجم ما استعجم للبكري ١/٤٤٤، ومراصد الاطلاع للبغدادي ١/٤٠٠، وشفاء الغرام للفاسي ١/٧٦، ٧٥.

(٢) رواه الإمام أحمد ٤/٣٠٥، والدارمي في سننه في السير باب إخراج النبي ﷺ من مكة ٢/٣١١، حديث (٢٥١٠)، والترمذي في المناقب باب فضل مكة =

٧٢٢/٥، حديث (٣٩٢٥)، وابن ماجه في المناسك باب فضل مكة ١٠٣٧/٢، حديث (٣١٠٨)، والنسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف ٣١٦/٥، حديث (٦٦٤٠)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان كتاب الحج باب فضل مكة ٢٢/٩، حديث (٣٧٠٨)، والحاكم ٧/٣، ٤٣١، وابن عبد البر في التمهيد ٢/٢٨٨، ٢٨٩، و ٣٢/٦، ٣٣، والبيهقي في دلائل النبوة ٢/٥١٧، ٥١٨، وابن حزم في المحلى في آخر كتاب الحج ٧/٢٨٩، والفاسي في شفاء الغرام ١/٧٥، ٧٧ من طرق عن الزهري أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره أن عبدالله بن عدي بن الحمراء قال: رأيت رسول الله ﷺ على راحلته واقفاً بالحزورة يقول: ... فذكره. وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين. وقال ابن عبد البر: «هذا من أصح الآثار عن النبي ﷺ»، وصححه أيضا ابن حزم في الموضوع السابق، والحافظ في الفتح ٢/٦٧، والبكري في معجم ما استعجم ١/٤٤٤، والشيخ محمد ناصر الدين في تعليقه على المشكاة ٢/٨٣٢، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على الإحسان، وجزم بشيوته شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٧٢/٣٦؛ وقال الشيخ مقبل الوداعي في تعليقه على الإلزامات للدارقطني ص ١٠٤: «قلت: والحديث على شرط الشيخين».

ورواه عبد بن حميد في المنتخب من المسند ص ١٧٧، وحديث (٤٩١)، والدارقطني كما في معجم ما استعجم ١/٤٤٤، والفاسي في شفاء الغرام ١/٧٤ من طريقين عن الزهري به بلفظ: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلي، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت». وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين. وذكره الدارقطني في الإلزامات ص ١٠٤ من الأحاديث التي أغفل تحريرها البخاري ومسلم في صحيحهما مع أنها على شرطهما.

ورواه الترمذي في الموضوع السابق، حديث (٣٩٢٦)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان الموضوع السابق، حديث (٣٧٠٩)، والطبراني في الكبير ١٠/٣٢٥، ٣٢٩، حديث (١٠٦٢٤، ١٠٦٣٢)، وابن عبد البر في التمهيد ٦/٣٣ من =

وقد أقسم الله تعالى بهذا البلد الحرام في موضعين من كتابه

طريقين عن فضيل بن سليمان، حدثنا ابن خثيم عن سعيد بن جبير وأبي الطفيل، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لمة: «مأطيك من بلدة وأحبك إلي، ولولا أن قومك أخرجوني منك ما سكنت غيرك». وإسناده محتمل للتحسين، فضيل بن سليمان «صدوق، له خطأ كثير» كما في التقريب، وهو من رجال مسلم، وروى له البخاري متابعة، وباقي رجاله رجال الصحيح، وقد صحح هذا الإسناد الشيخ محمد ناصر الدين في تعليقه على المشكاة ٨٣٢/٢.

ورواه الحاكم في المستدرک في المناسك ٤٨٦/٤ من طريق زهير عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
ورواه بنحوه ابن عبد البر في التمهيد ٣٣/٦ من طريق عطاء عن ابن عباس.
وقد صحح هذا الحديث أيضاً البغوي في مصابيح السنة ٢٩٥/٢.

وقد ذكر الفاسي في شفاء الغرام ٨٥/١ أنه يحتمل أن النبي ﷺ قال هذا الحديث عند خروجه مكة في عمرة القضية، وليس يوم الهجرة، لأنه ﷺ خرج يوم الهجرة مستخفياً.

وروى ابن جرير الطبري في تفسيره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَاذِبٌ مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ﴾ ٣١/٢٦: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا المعتمر ابن سليمان عن أبيه عن حبيش عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ خرج من مكة إلى الغار، أراه قال: التفت إلى مكة، فقال: «أنت أحب بلاد الله إلى الله، وأنت أحب بلاد الله إلي، فلو أن المشركين لم يخرجوني لم أخرج منك، وأعتى الأعداء... إلخ» ورجاله ثقات، رجال مسلم، عدا حبيش فلم يتعين لي من هو، وقد صححه القرطبي في تفسيره ٢٣٥/١٦.

العزیز، قال تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٢)، وجعله قبلة لأهل الأرض كلهم، فافترض عليهم استقبال بيته الحرام قال تعالى: ﴿قَدْ زَرَى ثَقَلُْبُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٣).

وقد حرمه سبحانه وتعالى يوم خلق السموات والأرض، فلا يسفك فيه دم، ولا ينفر صيده، ولا يختلى خلاه، ولا يعضد شوكة، ولا تلتقط لقطته.

فقد ثبت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال يوم فتح مكة: «إن هذا البلد حرام حرمة الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا يختلى خلاؤه، ولا ينفر صيده» متفق عليه^(٤).

وثبت عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: لما فتح الله على

(١) سورة التين (٣).

(٢) سورة البلد (١).

(٣) سورة البقرة (١٤٤).

(٤) صحيح البخاري مع الفتح كتاب جزاء الصيد باب لا ينفر صيد الحرم، ويا ب لايحل القتال بمكة ٤/٤٦، ٤٧، حديث (١٨٣٣، ١٨٣٤)، وصحيح مسلم كتاب الحج باب تحريم مكة ٢/٩٨٦، ٩٨٧، حديث (١٣٥٣).

رسوله مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، وإنها لم تحل لأحد قبلي، وإنها لم تحل لأحد بعدي، فلا ينفر صيدها، ولا يختلي شوكتها، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد» متفق عليه^(١).

وقد شرف الله تعالى هذا البلد الحرام بأن جعله مناسك لعباده، وأوجب على القادر منهم الاتيان إليه من القرب والبعد، من كل فج عميق.

قال تعالى أمراً نبيه وخليله - إبراهيم عليه السلام -: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣).

ومن تشريف الله لهذا البلد الحرام أيضاً أن الله تعالى يعاقب العبد على مجرد الهم بالسيئة فيه وإن لم يفعلها، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُظْلَمِ نُدُوقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٤).

(١) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ٢٠٥/١٢، حديث (٦٨٨٠)، وصحيح مسلم كتاب الحج باب تحريم مكة ٢/٩٨٨، ٩٨٩، حديث (١٣٥٥).

(٢) سورة الحج (٢٧).

(٣) سورة آل عمران (٩٧).

(٤) سورة الحج (٢٥).

قال الإمام ابن القيم في مقدمة كتابه زاد المعاد بعد ذكره لبعض خصائص هذا البلد الأمين: «وقد ظهر سر هذا التفضيل والاختصاص في انجذاب الأئمة، وهوى القلوب وانعطافها ومحبتها لهذا البلد الأمين، فجذبه للقلوب أعظم من جذب المغناطيس للحديد، فهو الأولى بقول القائل:

محاسنه هيو لي كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس، أي: يثوبون إليه على تعاقب الأعوام من جميع الأقطار، ولا يقضون منه وطراً، بل كلما ازدادوا له زيارة، ازدادوا اشتياقاً.

لا يرجع الطرف عنها حين ينظرها

حتى يعود إليها الطرف مشتاقا

فله كم لها من قتيل وسليب وجريح، وكم أنفق في حبها من الأموال والأرواح، ورَضِيَ المحب بمفارقة فلذ الأكباد والأهل، والأحباب والأوطان، مقدماً بين يديه أنواع المخاوف والمتالف، والمعاطف والمشاق، وهو يستلذ ذلك كله ويستطيعه، ويراه - لو ظهر سلطان المحبة في قلبه - أطيب من نعم المتحلية وترفهم ولذاتهم.

وليس محباً من يعد شقاه عذاباً إذا ما كان يرضي حبيبه^(١) هـ.

(١) ينظر زاد المعاد بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط ج ١ ص ٤٦ =

وأفضل مكة المسجد الحرام، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:
«صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»^(١).

= إلى ص ٥٢ .

وينظر إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي الشافعي ص ١٩٨ - ٢٠٨،
وينظر تحفة الراكع والساجد للجراعي الحنبلي الباب الثامن والأربعون
ص ١٠٣ - ١٢٨ وقد ذكر أربعاً وثلاثين ومائة من خصائص وأحكام الكعبة
والمسجد الحرام، وكثير منها لا دليل عليه.

(١) رواه الإمام أحمد ٣/٢٤٣، ٣٩٧، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها باب
ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ١/٤٥١، حديث (١٤٠٦)، وابن
المنذر في الأوسط في ذكر الصلاة في المسجد الحرام ٥/١٣٩، حديث (٢٥٤٨)
وابن عبد البر في التمهيد ٦/٢٧ من طرق عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن
عبدالكريم عن عطاء عن جابر. وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين،
وصحح إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة ٢/١٣، والمنذري في الترغيب
والترهيب ٢/١٣٦، وابن ضويان في منار السبيل ١/٢٦٨، والدكتور وصي الله
في «المسجد الحرام» ص ٩٦، وذكر ابن حزم في المحلى ٧/٢٩٠ أن إسناده في
غاية الصحة، وقال الشيخ محمد ناصر الدين في الإرواء ٤/٣٤٢، حديث
(١١٢٩): «إسناده صحيح، على شرط الشيخين».

ورواه بنحوه الإمام أحمد ٤/٥، والبزار في مسنده ٦/١٥٦، حديث
(٢١٩٦)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص ١٥٨، حديث (٥٢١)،
وابن عدي في الكامل في الضعفاء ٢/٨١٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار
كتاب الأيمان والنذور باب الرجل يوجب على نفسه أن يصلي في مكان
٣/١٢٧، وفي مشكل الآثار ١/٢٤٥، وابن المنذر في الموضوع السابق، حديث
(٢٥٤٧)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/٤٩٩، حديث (١٦٢٠)، =

والبيهقي في السنن الكبرى في الحج ٢٤٦/٥، والفاسي في شفاء الغرام ٧٩/١، ٨٠، وابن عبد البر في التمهيد ٢٤/٦، ٢٥، وابن حزم في المحلى ٢٩٠/٧ من طرق عن حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً. وإسناده حسن، رجاله ثقات، رجال الشيخين، عدا حبيب المعلم، فهو «صدوق» كما في التقريب، وهو من رجال الشيخين أيضاً. وقد حسنه النووي في شرح مسلم ١٦٤/٩، وصححه المنذري في الترغيب والترهيب ١٣٦/٢، وابن القيم في زاد المعاد ٤٨/١، وذكر ابن حزم في المحلى ٢٩٠/٧ أن إسناده في غاية الصحة، وجزم بشوته ابن عبد البر في التمهيد ٢٦/٦، وقال الزركشي في إعلام الساجد ص ١١٥: «إسناده على شرط الصحيح»، وذكر أن الذهبي قال: «إسناده صالح». وقال الأرناؤوط في تعليقه على الإحسان: «إسناد صحيح، على شرط مسلم».

ورواه ابن عدي في الكامل في ترجمة كثير بن سنظير ٢٠٩٠/٦ عن أحمد بن علي بن المنثى، قال: ثنا إبراهيم بن الحجاج النيلي، ثنا حماد بن زيد، عن كثير عن عطاء، عن ابن الزبير. وإسناده حسن، رجاله ثقات، عدا كثير - وهو ابن سنظير المازني - فهو «صدوق يخطيء» كما في التقريب.

ورواه البزار (كشف الأستار كتاب الصلاة باب الصلاة في المساجد الثلاثة ٢١٢/١، ٢١٣، حديث ٤٢٢) ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٣٠/٦ من طريق سعيد بن بشير، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي الدرداء. وفي إسناد ابن عبد البر تصحيف وسقط. وإسناده ضعيف، سعيد بن بشير - وهو الأزوري - ضعيف كما في التقريب، وقد حسنه البزار كما في التمهيد ٣٠/٦، وإعلام الساجد ص ١١٧، وفتح الباري ٦٧/٣، وإرشاد الساري ٣٤٤/٢، وحسنه كذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٤.

وأفضل المسجد الحرام الكعبة المشرفة، وجوفها أفضل الأرض وأطيبها^(١)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَكَرْنَا مَبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢)، فنظراً لوجود هذا الفضل العظيم لهذه البَيْتَةِ^(٣) المباركة، التي هي بيت الله^(٤)، ونظراً لإمكان الصلاة في جوف الكعبة ولتيسر الصلاة في الحجر الذي أكثره من الكعبة^(٥)،

= ورواه ابن عبد البر في التمهيد ٢٩/٦ من طريق موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

(١) الأم ٩٩/١، المحلى ٨١/٤، الإيضاح مع حاشيته للهيتمي ص ٤٠١، ٤٣٥، المجموع ١٩٦/٣، إعلام الساجد ص ١٠٠، ١٢٢، ١٢٣، وينظر روضة الطالبين ٢١٤/١.

(٢) سورة آل عمران (٩٦).

(٣) قال في لسان العرف ٩٥/١٤: «البَيْتَةُ على فعيله: الكعبة لشرفها، إذ هي أشرف مبنى، يقال لا وربّ هذه البنية ما كان كذا وكذا».

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(١٢٥) البقرة (١٢٥)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَا تُشْرِكْ فِي شَيْءٍ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(١٢٦) الحج (٢٦).

(٥) روى البخاري في كتاب الحج باب فضل مكة وبنائها (فتح الباري ٤٣٩/٥، ٤٤٠، حديث ١٨٢، ١٨٦)، ومسلم في الحج باب نقض الكعبة وبنائها ٩٦٨/٢ - ٩٧٣، حديث (١٣٣٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة لولا أن قومك حديثوا عهد بشرك، لهدمت الكعبة فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بايين، باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيها =

وخصوصاً صلاة النافلة، وكذلك صلاة الفريضة لمن فاتته الصلاة مع الإمام وغير ذلك، أحببت أن أتكلم عن مسألتين هامتين هما:

المسألة الأولى: حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة.

المسألة الثانية: حكم صلاة النافلة داخل الكعبة.

وسوف أذكر إن شاء الله أقوال أهل العلم في كل مسألة، وأدلة كل قول، وما ورد على بعضها من مناقشة، مع تخريج الأحاديث التي يستدل بها كل فريق، وبيان درجتها من القوة أو الضعف، ثم أذكر القول الراجح ووجه ترجيحه، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، واستغفر الله منه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ستة أذرع من الحجر، فإن قريشاً اقتصرتها حيث بنّت الكعبة» واللفظ لمسلم، وفي رواية لمسلم أيضاً: «إن قومك استقصروا من بنيان البيت، ولولا حداثة عهدهم بالشرك أعدت ماتركوا منه، فإن بدا لقومك من بعدي أن يبنوه فهلمي لأريك ماتركوا منه» فأراها قريباً من سبعة أذرع. قال الحافظ في الفتح ٤٤٣/٥ بعد ذكره لهاتين الروایتين ولروايات أخرى قريبة منهما، قال: «وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة، ودون السبعة».

المسألة الأولى

حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة

اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة على أربعة أقوال:

القول الأول:

صححة صلاة الفريضة داخلها، وهذا قول الشافعية^(١)، والحنفية^(٢)، وبعض المالكية^(٣)، وبعض الظاهرية^(٤)، وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها بعض أصحابه^(٥)، ورجح هذا القول الشيخ

(١) الأم ٩٨/١، روضة الطالبين ٢١٤/١، إعلام الساجد ص ٩١، الاقناع للشرييني ١٠٩/١.

(٢) المبسوط ٧٩/٢ الهداية مع شرحها البناية ٣/٣٣٠، نور الايضاح مع شرحه مراقي الفلاح ص ٢٧٣.

(٣) التمهيد ٣١٩/١٥، شفاء الغرام ١٦٢/١.

(٤) المحلى ٨٠/٤، المسألة (٤٣٥)، التمهيد ٣١٩/١٥.

(٥) المبدع ٣٩٨/١، الإنصاف ٤٩٦/١.

المحقق عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله^(١)، وتلميذه الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين^(٢)، وشيخنا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، وهو قول جمهور أهل العلم^(٣) وقد اشترط بعض أصحاب هذا القول أن يكون بين يدي المصلي شيء شاخص من الكعبة يصلي إليه^(٤).

القول الثاني:

أن صلاة الفريضة تصح داخل الكعبة مع الكراهة، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥).

القول الثالث:

أنها تصح إن كان المصلي جاهلاً بالنهي، لأنه معذور^(٦).

(١) القواعد والأصول الجامعة ١/٨٤، الإرشاد إلى معرفة الأحكام ص ٣٦، ٣٧.

(٢) الشرح الممتع ٢/٢٥٣.

(٣) سنن الترمذي ٣/٢١٥، المجموع ٣/١٩٤، شرح صحيح مسلم للنووي ٩/٨٣، فتح الباري ٣/٤٦٦، عمدة القاري ١٠/٢٤٢ وقد نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم القول بصحة الصلاة داخل الكعبة، وظاهر كلامهم أنهم يرون صحة صلاة الفريضة والنافلة داخل الكعبة. وسيأتي تخريج أقوالهم عند الكلام على صلاة النافلة داخل الكعبة ص (٥٣، ٥٥).

(٤) الأم ١/٩٨، روضة الطالبين ١/٢١٥، إعلام الساجد ص ٩٣، ٩٤، الوسيط ٢/٥٨٣، الإقناع للشرييني ١/١٠٩، الغاية القصوى ١/٢٧٨.

(٥) المبدع ١/٣٩٨.

(٦) المرجع السابق.

القول الرابع:

أن صلاة الفرض لا تصح في الكعبة، وهذا هو قول ابن عباس^(١)،

(١) روى الحميدي في مسنده ٣٠٥/٢، حديث (٦٩٣)، والأزرقي في أخبار مكة في الصلاة في الكعبة ٢٧٣/١ عن سفيان، عن مسعر، عن سماك الحنفي، قال: سألت ابن عمر عن الصلاة في الكعبة، فقال: صل فيها، فإن رسول الله ﷺ صلى فيها، وستأتي آخر فينهاك فلا تطعه - يعني ابن عباس - فأتيت ابن عباس فسألته، فقال: إيتم به كله، ولا تجعلن شيئاً منه خلفك، وستأتي آخر فيأمرك به، فلا تطعه - يعني ابن عمر - . وإسناده حسن، رجاله ثقات، عدا سماك الحنفي، قال في التقريب: «لابأس به»، وقد صحح هذا الإسناد الدكتور وصي الله في رسالته «المسجد الحرام» ص ١١٥.

ورواه عبدالرزاق في باب دخول البيت ٧٩/٥، ٨١، رقم (٩٠٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار في باب الصلاة في الكعبة ٣٩١/١ من طرق عن سماك الحنفي مرفقاً.

وروى قول ابن عمر الإمام أحمد ٤٥/٢، ٤٦، ٨٢، وأبو يعلى ٤٨٦/٩، رقم (٥٦١٧)، والطيالسي ص ٢٥٥، وعلي بن الجعد في مسنده ٦٥٠/١، رقم (١٥٥٧)، وابن حبان في صحيحه ٤٧٦/٩، رقم (٣٢٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة باب الصلاة في الكعبة ٣٢٨/٢ من طريق سماك الحنفي أيضاً. وإسناده حسن، وقد صححه حسين أسد محقق مسند أبي يعلى، وقواه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على الإحسان. وقال الشيخ محمد ناصر الدين في الإرواء ٣٢١/١: «سنده صحيح على شرط مسلم».

وينظر ما يأتي ص (٥٧) عند تخريج قول ابن عباس في صلاة النافلة داخل الكعبة.

وعطاء بن أبي رباح^(١)، والإمام مالك^(٢)، ومحمد بن جرير الطبري، وجماعة من الظاهرية^(٣)، وهو المشهور في مذهب المالكية^(٤)، وفي مذهب الحنابلة^(٥)، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية^(٦).

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة، أهمها:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾^(٧). قالوا:

- (١) رواه الفاكهي في أخبار مكة: ذكر المكتوبة تصل في الكعبة ١/٣٣٧، وصحح إسناده محققه.
- (٢) فقد روي عنه أنه قال: لا يصل فيها الفرض، فإن صلى أعاد في الوقت، وقال اصبغ والقرطبي يعيد أبداً. ينظر تفسير القرطبي ١١٥/٢، إعلام الساجد ص ٩١.
- (٣) التمهيد ٣١٩/١٥، المجموع ٣/١٩٤، ١٩٥، شرح مسلم للنووي ٨٣/٩، فتح الباري ٣/٤٦٦، شرح صحيح مسلم للأبي ٣/٤١٩، عمدة القاري ١٠/٢٤٣، تحفة الراكع ص ١٠٤.
- (٤) التمهيد ٣١٨/١٥، تفسير القرطبي ١١٥/٢، تنوير المقالة ١/٤٤٧، الخرشبي ١/٢٦١، حاشية العدوي ١/١٤٥، العقد الثمين ١/٦٦.
- (٥) المبدع ١/٣٩٨، الروض المربع ١/٥٤٤، كشف القناع ١/٢٩٩، الإنصاف ١/٤٩٦، المنح الشافيات ١/١٩٩، تحفة الراكع ص ١٠٤.
- (٦) الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للبعلي ص ٤٥.
- (٧) سورة البقرة (١٥٠).

والمصلي في جوف الكعبة غير مستقبل لجهتها^(١)، وإنما هو متوجه تلقاء البيت ببعضه، ومستدبر لبعضه^(٢).

وستأتي الإجابة على هذا الدليل ضمن الإجابة عن الدليل الرابع لهذا القول إن شاء الله تعالى.

الدليل الثاني:

أن النبي ﷺ إنما صلى في جوف الكعبة النافلة، وقال عقب الصلاة خارج البيت، وهو يشير إلى الكعبة: «هذه القبلة»^(٣)، لأن القبلة المأمور باستقبالها هي البنية كلها، لئلا يتوهم متوهم أن استقبال بعضها كاف في الفرض، لأنه ﷺ صلى التطوع فيها، وإلا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجملة هي القبلة، فلا بد أن يكون لهذا الكلام فائدة، وعلم شيء قد يخفى ويقع في محل الشبهة^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم للأبي ٤١٩/٣، المغني ٤٦٧/٢، المنح الشافيات ١/١٩٩، المبدع ١/٣٩٨، حاشية الروض المربع للشيخ عبدالرحمن بن قاسم ١/٥٤٤، وينظر الفتح ٣/٤٦٦.

(٢) تحفة الراكع والساجد ص ١٠٤.

(٣) سيأتي الحديث بتمامه قريباً إن شاء الله تعالى، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي ص ٤٥، تفسير القرطبي ٢/١١٦، حاشية الروض المربع للشيخ عبدالرحمن بن قاسم ١/٥٤٤.

وقد أجاب الإمام الطحاوي عن هذا الاستدلال عند ذكره للقول الآخر في هذه المسألة^(١)، فقال: «وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا بأس بالصلاة في الكعبة، وقالوا: قد يحتمل قول النبي ﷺ: (هذه القبلة) ما ذكرنا، ويحتمل أن يكون أراد به: هذه القبلة التي يصلي إليها إمامكم الذي تأتمون به، وعندها يكون مقامه، فأراد بذلك تعليمهم ما أمر الله عز وجل به من قوله: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مَوَاصِلًا﴾^(٢)».

وقال الإمام البغوي: «وقوله: (هذه القبلة) قال الخطابي: معناه: أن أمر القبلة قد استقر على هذا البيت لا ينسخ بعد اليوم، فصلوا إلى الكعبة أبداً، فهي قبلتكم. قال: ويحتمل وجهاً آخر، وهو أنه علمهم السنة في مقام الإمام واستقباله القبلة من جهة الكعبة دون أركانها وجوانبها الثلاثة، وإن كانت الصلاة من جميع جهاتها مجزئة»^(٣).

وقال الإمام النووي بعد نقله لكلام الخطابي السابق: «ويحتمل معنى ثالثاً، وهو أن معناه: هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لاكل الحرم ولا مكة ولا كل المسجد الذي حول

(١) شرح معاني الآثار ١/٣٨٩.

(٢) سورة البقرة (١٢٥).

(٣) شرح السنة ٢/٣٣٤.

الكعبة، بل هي الكعبة نفسها فقط، والله أعلم»^(١).

الدليل الثالث:

مارواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلى في سبع مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، والحمام، ومعاطن الإبل، وفوق الكعبة»^(٢).

(١) شرح صحيح مسلم ٨٧/٩، وينظر المجموع ٣/١٩١.

(٢) رواه الترمذي في الصلاة باب ماجاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه ١٧٧/٢، ١٧٨، حديث (٣٤٦، ٣٤٧)، وابن ماجه في المساجد باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ١/٢٤٦، حديث (٧٤٦)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص ٢٤٦، حديث (٧٦٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الصلاة باب الصلاة في أعطان الإبل ١/٣٨٣، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة زيد بن جبيرة ٣/١٠٥٩، والبغوي في شرح السنة باب المواضع التي نهى عن الصلاة فيها ٤/٤١٠، حديث (٥٠٧)، والبيهقي في معرفة السنن في الصلاة: الصلاة في الكعبة ٣/٢٦٢، حديث (٤٥٠٦)، وفي سننه الكبرى في الصلاة باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة ٢/٣٢٩ من طريقين عن زيد بن جبيرة عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر. وإسناده ضعيف جداً، زيد بن جبيرة «متروك» كما في التقريب. وقال الترمذي: «إسناده ليس بذلك القائم، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه».

ورواه ابن ماجه في المواضع السابق، حديث (٧٤٧)، وابن النجاد في مسند عمر ص ٩٥، حديث (٧١)، والبخاري في مسنده ١/٢٦٤، حديث (١٦١) من طريق أبي صالح حدثني الليث بن سعد عن عبدالله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر.

وإسناده ضعيف، فيه علتان: الأولى: أبو صالح - كاتب الليث - كثير =

وجه الاستدلال بهذا الحديث:

أن في النهي عن الصلاة فوق الكعبة تنبيهاً على النهي عن الصلاة فيها، لأنهم أساءوا في المعنى^(١).

ويمكن أن يجاب عن هذا الدليل بأن اسناد الحديث ضعيف، فلا يحتاج به.

وعلى فرض صحته فإن هناك فرقاً بين الصلاة داخل الكعبة وبين الصلاة فوقها، لأن المصلي فوقها لا يستقبل شيئاً منها، بخلاف

الغلط كما في التقريب.

الثانية: عبدالله العمري ضعيف كما في التقريب. ومع ذلك صححه أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي. وقد سقط من إسناد ابن ماجه «عبدالله العمري» ينظر التلخيص ٢١٥/١.

وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وإمام الحرمين. ينظر التلخيص ٢١٥/١.

وخالفهما الإمام الحافظ أبو حاتم فجزم بأنه واه. ينظر العلل لابنه ٣١٩/١، رقم (٤١٢).

وفي الجملة فإن هذا الحديث ضعيف، لاتقوم به حجة، وقد حكم بضعفه غير من سبق ذكرهم ابن قدامة في الكافي ١١٠/١، والنووي في المجموع ١٥١/٣، ١٦٢، ١٩٨، والحافظ في التلخيص ٢١٥/١، والشيخ محمد ناصر الدين في الإرواء ٣١٩/١.

(١) منار السبيل ٧٧/١.

المصلي في جوفها، فلا تصح التسوية بينهما.

الدليل الرابع:

أن المصلي في جوف الكعبة يستدبر منها ما يصلح أن يكون قبلة مع قدرته على عدم استدباره، وذلك يبطل الفرض^(١).

وقد أجاب الإمام الطحاوي عن هذا الدليل بقوله: «إنا رأينا من استدبر القبلة و[من] ولاها يمينه أو شماله أن ذلك كله سواء، وأن صلاته لاتجزئه، وكان من صلى مستقبل جهة من جهات البيت اجزأته الصلاة باتفاقهم، وليس هو في ذلك مستقبل جهات البيت كلها، لأن ما عن يمين ما استقبل من البيت، وما عن يساره ليس هو مستقبله، وكما كان لم يتعبد باستقبال كل جهات البيت في صلاته، وإنما تعبد باستقبال جهة من جهاته، فلا يضره ترك استقبال ما بقي من جهاته بعدها، كان النظر على ذلك أن من صلى فيه فقد استقبل إحدى جهاته، واستدبر غيرها، فما استدبر من ذلك فهو في حكم ما كان عن يمين ما استقبل من جهات البيت وعن يساره إذا كان خارجاً منه»^(٢).

وأجاب عنه كذلك الحافظ العيني بقوله: «وأما الجواب

(١) المبدع ٣٩٨/١، وينظر شرح معاني الآثار ٢٩٣/١، والبنية ٣٣٢/٣، وفتح الباري ٤٦٦/٣، وينظر قول ابن عباس السابق ص (١١).

(٢) شرح معاني الآثار ٢٩٣/١، وينظر الأم ٩٩/١.

عن قول مالك فنقول: إنه استقبل شطر المسجد الحرام، وهو المأمور، قال تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١)، فيجزؤه قياساً على ما لو صلى خارجها، فإنه حينئذ لا يتوجه إلى الكل، واستدبار البعض مع استقبال البعض لا يضر، لأنه مأمور بالتوجه إلى الكل في حالة واحدة، لأنه غير ممكن، وإلا ينصرف إلى ما في الوسع، وفي وسعه توجه البعض، فيكون مأموراً بذلك لا غير، وليست الصلاة كالطواف، لأن الطواف بالبيت مأمور فيه، والطواف بالكل ممكن، فيجب الطواف خارج البيت ليقع الكل، ألا ترى أن الطواف خارج المسجد الحرام لا يجوز، بخلاف الصلاة، والاستدبار خارج البيت مفسد لعدم استقبال ما هو مأمور، لالاستدبار، فوق الفرق بين الاستدبارين»^(٢).

وقال ابن حزم رحمه الله: «كل من صلى إلى المسجد الحرام أو إلى الكعبة فلا بد له من أن يترك بعضها عن يمينه، وبعضها عن شماله، ولا فرق عند أحد من أهل الإسلام في أنه لا فرق بين استدبار القبلة في الصلاة وبين أن يجعلها على يمينه أو على شماله، فصح أنه لم يكلفنا الله عز وجل قط مراعاة هذا، وإنما كلفنا أن نقابل بأوجها ما قابلنا من جدار الكعبة أو من جدار المسجد قبالة الكعبة حيثما كنا فقط»^(٣).

(١) سورة البقرة (١٤٤).

(٢) البنائة ٣/٣٣٤.

(٣) المحلى ٤/٨٠، وينظر التمهيد ١٥/٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠.

الدليل الخامس:

قياس الصلاة داخل الكعبة على الطواف في جوفها، فكما أنه لا يصح الطواف داخل الكعبة، فكذلك الصلاة^(١).

ويمكن أن يجاب عن هذا الدليل بأن هذا قياس مع الفارق، فالطواف لا يصح إلا داخل المسجد الحرام خارج الكعبة، بخلاف الصلاة فهي تصح في كل أرض طيبة^(٢).

الدليل السادس:

أنه لم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من أصحابه، ولا عن أحد من السلف الصالح أنه صلى الفريضة في جوف الكعبة^(٣).

ويمكن أن يجاب عن هذا الدليل بأن عدم الفعل للشيء لا يدل على النهي عنه^(٤).

واستدل أصحاب القول الأول بأدلة أهمها:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ

(١) المبسوط ٧٩/٢.

(٢) المرجع السابق. وينظر كلام الحافظ العيني الذي سبق نقله قريبا.

(٣) حاشية الروض المربع للشيخ عبدالرحمن بن قاسم ٥٤٤/١.

(٤) وينظر شرح معاني الآثار ٣٩٨/١.

وَالْمَكْفِينَ وَالرُّكَّعَ الشُّجُودَ ﴿١٢٥﴾ (١).

وجه الاستدلال بهذه الآية:

أن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه إبراهيم وإسماعيل أن يطهرا بيته - وهو الكعبة - للطائفين والعاكفين والركع السجود - وهم المصلون - فدل ذلك على صحة الصلاة داخل الكعبة فرضها ونفلها (٢).

الدليل الثاني:

قوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٣).

وجه الاستدلال بهذه الآية:

أن عموم هذه الآية يتناول المصلي إليها وفيها (٤)، فشطر المسجد بمعنى جهته، وهذا يشمل استقبال جميع الكعبة أو جزء منها، وقد فسرت ذلك السنة بصلاة النبي ﷺ في جوف الكعبة (٥).

(١) سورة البقرة (١٢٥).

(٢) وينظر تفسير القرطبي ١١٤/٢، ١١٥، وفتح الباري ٤٤٠/٣.

(٣) سورة البقرة (١٤٤).

(٤) ينظر إعلام الساجد ص ١٠١.

(٥) الشرح الممتع ٢٥٣/٢، وسيأتي تحريج صلاته ﷺ في جوف الكعبة قريباً من حديث عدة من الصحابة.

الدليل الثالث:

مارواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قدم مكة فدعا عثمان بن طلحة ففتح الباب، فدخل النبي ﷺ وبلال وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة، ثم أغلق الباب، فلبث فيه ساعة ثم خرجوا، قال ابن عمر: فبدرت فسألت بلالاً، فقال: صلى فيه، فقلت: في أي؟ قال: بين الاسطوانتين. متفق عليه^(١).

الدليل الرابع:

مارواه أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى

(١) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الصلاة باب ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مَسَلًا﴾ ٥٠٠/١، حديث (٣٩٧)، ولفظ هذه الرواية: «ركعتين بين الساريتين اللتين على يساره إذا دخلت، ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين»، وباب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد ٥٥٩/١، ٥٦٠، حديث (٤٦٨)، وباب الصلاة بين السواري في غير جماعة ٥٧٨/١، ٥٧٩، حديث (٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦)، وفي كتاب التهجد باب ما جاء في التطوع مثني مثني ٤٩/٣، حديث (١١٦٧)، وفي هذه الرواية زيادة: «ثم خرج فصلى ركعتين في وجه الكعبة»، وكتاب الحج باب إغلاق البيت، ويصلي في إي نواحي البيت شاء ٤٦٣/٣، حديث (١٥٩٨)، وباب الصلاة في الكعبة ٤٦٧/٣، حديث (١٥٩٩)، وفي الجهاد باب الردف على الحمار ١٣١/٦، ١٣٢، حديث (٢٩٨٨)، وفي المغازي باب دخول النبي ﷺ من أعلى مكة ١٨/٨، حديث (٤٢٨٩)، وباب حجة الوداع ١٠٥/٨، ١٠٦، حديث (٤٤٠٠)، وصحيح مسلم كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها ٩٦٦/٢، ٩٦٧، حديث (١٣٢٩).

في الكعبة^(١).

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٠٤/٥، ٢٠٧، وابن حبان في صحيحه (الإحسان باب الصلاة في الكعبة ٧/٤٨٠، حديث ٣٢٠٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار في باب الصلاة في الكعبة ١/٣٩٠ عن أبي معاوية ثنا الأعمش عن عمارة عن أبي الشعثاء عن ابن عمر عن أسامة.

وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين، وقال الزيلعي في نصب الراية ٢/٣٢٠: «هذا سند صحيح»، وقال الهيثمي في المجمع ٣/٢٩٤: «رواه أحمد والطبراني في الكبير بمعناه، ورجالهم رجال الصحيح»، وقال الأرنؤوط في تعليقه على الإحسان: «إسناده صحيح، على شرط البخاري».

ورواه الطبراني في الكبير ١/٣٤٩، حديث (١٠٥٦)، والطحاوي في الموضع السابق من طريق ابن أبي مريم، قال: أخبرني محمد بن جعفر، قال: أخبرني العلاء بن عبدالرحمن، قال: كنت مع أبي، فلقينا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، فسأله أبي وأنا أسمع: أين صلى رسول الله ﷺ حين دخل البيت؟ فقال ابن عمر رضي الله عنهما: دخل النبي ﷺ بين أسامة وبلال، فلما خرجا سألتهما: أين صلى رسول الله ﷺ؟ فقالا: على جهته. وإسناده حسن. رجاله ثقات رجال الصحيحين، عدا العلاء بن عبدالرحمن، وهو صدوق له أوهام كما في التقريب.

ورواه الإمام أحمد ٥/٢٠١، ٢٠٦ من طريق المسعودي ثنا محمد بن علي أبو جعفر عن أسامة فذكره.

وينظر الحديث الآتي.

وستأتي رواية أخرى عن أسامة رضي الله عنه تخالف هذه الرواية ص (٥٩).

الدليل الخامس:

مارواه مسلم وغيره عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنه انتهى إلى الكعبة وقد دخلها النبي ﷺ وبلال وأسامة، وأجاف عليهم عثمان بن طلحة الباب، قال: فمكثوا فيه ملياً، ثم فتح الباب، فخرج النبي ﷺ، وركبت الدرجة ودخلت البيت، فقلت: أين صلى النبي ﷺ؟ فقالوا: ههنا. ونسيت أن أسألهم كم صلى^(١).

الدليل السادس:

مارواه عثمان بن طلحة رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل البيت

(١) رواه مسلم في صحيحه في الحج باب استحباب دخول الكعبة ١٣٢٩/٢، حديث (١٣٢٩)، (٣٩٢) حدثني حسين بن مسعدة، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا عبدالله بن عون عن نافع عن عبدالله بن عمر. وإسناده حسن، حسين بن مسعدة «صدوق» كما في التقريب.

ورواه النسائي في سننه الكبرى في الحج: دخول البيت ٣٩٢/٢، حديث (٣٨٨٨): أنبأ محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، قال: حدثنا خالد به. وإسناده صحيح، ورجاله ثقات، رجال مسلم.

ورواه الطبراني في الكبير ٣٤٦/١، حديث (١٠٤٣) عن معاذ بن المثني بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، عن ابن عون به. ولفظه: «دخل النبي ﷺ الكعبة، ومعه بلال وأسامة وعثمان، وقد أجاف عليهم الباب... إلخ. ورجاله ثقات، لكن المثني بن معاذ لم يدرك ابن عون. وقال الهيثمي في المجمع ٢٥٩/٣: «رجاله رجال الصحيح».

فصلي فيه ركعتين^(١).

الدليل السابع:

مارواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه صلى في جوف الكعبة^(٢).

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٤١٠/٣، والفسوي في المعرفة في ترجمة عثمان بن طلحة ٢٧٢/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٩٢/١، والطبراني في معجمه الكبير ٥٥/٩، حديث (٨٣٩٨)، والبيهقي في سننه الكبرى في الصلاة باب الصلاة في الكعبة ٣٢٨/٢، ٣٢٩، من طرق عن حماد بن سلمة، قال: أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عثمان بن طلحة، وإسناده حسن، رجاله ثقات، عدا حماد بن سلمة فهو «ثقة، تغير حفظه بأخره» كما في التقريب، وقوى هذا الإسناد الحافظ في الفتح ٥٠١/١، والعيني في عمدة القاري ١٢٣/٤. وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٤/٣: «رجال أحمد رجال الصحيح»، وقال البيهقي في الموضوع السابق: «تفرد به حماد بن سلمة، وفيه إرسال بين عروة وعثمان»، وماذكره من الإرسال فيه نظر، فقد كانت ولادة عروة رحمه الله في حدود سنة ٢٠هـ، وكانت وفاة عثمان رضي الله عنه سنة ٤٢هـ، وكلاهما من أهل الحجاز، وقد ذكر الحافظ المزني في تهذيب الكمال لوحة (٩١٠، ٩٢٧)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٢٤/٧ أنه روى عنه.

ورواه مسلم في باب استحباب دخول الكعبة ٩٦٧/١، حديث (١٣٢٩)، (٣٩٤) من طريق سالم بن عبدالله عن أبيه قال: فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين.

(٢) سبق تخريجه ص (١٩) عند تخريج قول ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة =

الدليل الثامن:

مارواه عبدالله بن أبي مليكة - رحمه الله - أن معاوية - رضي الله عنه - قدم مكة، فدخل الكعبة، فبعث إلى ابن عمر: أين صلى رسول الله ﷺ؟ فقال: صلى بين الساريتين بحيال الباب، فجاء ابن الزبير، فرج الباب رجًا شديدًا، ففتح له، فقال لمعاوية: أما إنك قد علمت أي أعلم مثل الذي يعلم^(١).

= الفرض داخل الكعبة من رواية سماك عن ابن عمر. وإسناده حسن.

ورواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان باب الصلاة في الكعبة ٤٧٦/٧، ٤٧٧، حديث ٣٢٠٠) من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن سالم عن ابن عمر. وإسناده صحيح. وقال الأرنؤوط في تعليقه على الإحسان: «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار باب الصلاة في الكعبة ٣٨٩/٤، ٣٩٠ من طريق ابن شهاب عن سالم به.

ورواه ابن حبان كما في الإحسان ٤٨١/٧، حديث (٣٢٠٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. وصحح إسناده الأرنؤوط في تعليقه على الإحسان.

وينظر الحديث الآتي.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٧٥/٢ عن عفان حدثنا حماد عن عبدالله بن أبي ملكية به.

وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الصحيحين، عدا - حماد - وهو ابن سلمة - فهو ثقة، تغير حفظه بأخرة كما في التقريب ص ١٧٨، وهو من رجال =

الدليل التاسع:

مارواه عبدالرحمن بن صفوان رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ وأصحابه، فدخلت بين رجلين منهم، فقلت: كيف صنع رسول الله ﷺ في البيت؟ قال: صلى ركعتين بين الاسطوانتين عن يمين البيت^(١).

= مسلم، وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٧/٢٥٥: «إسناده صحيح».

ورواه الأزرق في أخبار مكة في فضل الصلاة في الكعبة ١/٢٦٩ - ٢٧١ من طريق عبدالله بن زرارة بن مصعب بن شيبة عن أبيه عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة عن أخيه شيبة بن جبير. وإسناده ضعيف، زرارة بن مصعب «مقبول» كما في التقريب.

ورواه الإمام أحمد في مسنده أيضاً ٦/١٤ عن هاشم بن القاسم ثنا اسحاق بن سعيد عن أبيه دون قوله: «فجاء ابن الزبير... إلخ» وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين.

(١) رواه الطبراني في الكبير، قال الهيثمي في مجمع الزائد في الحج باب ثالث في الصلاة في الكعبة ٣/٢٩٦: «رجال رجال الصحيح».

ورواه الطبراني أيضاً في الكبير - كما في فتح الباري ١/٥٠١ وكما في عمدة القاري ٤/١٢٣ - بلفظ: «فلما خرج سألت من كان معه، فقالوا: صلى ركعتين عند السارية الوسطى». وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الموضع السابق والعيني في الموضع السابق.

ورواه بنحوه الإمام أحمد ٣/٤٣١، وأبو داود ٢/٢١٤، حديث (٢٠٢٦)، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٥/٥٦١، والطحاوي في شرح معاني الآثار =

الدليل العاشر:

مارواه عبدالرحمن بن الزجاج قال: قلت لشيبة بن عثمان: يا أبا عثمان إنهم يزعمون أن النبي ﷺ دخل الكعبة فلم يصل فيها؟ فقال: كذبوا، لقد صلى ركعتين بين العمودين^(١).

= ٣٩١/٢، والبخاري في مسنده (كشف الأستار ٤٤/٢، حديث ١١٦٣)، وأبو يعلى في مسنده ١٩١/١، حديث (٢١٦)، وابن خزيمة في صحيحه ٣٣٤/٤، ٣٣٥، حديث (٣٠١٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٢٨/٢، وابن عبد البر في التمهيد ٣١٧/١٥، ٣١٨ من طرق عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن صفوان، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وإسناده ضعيف، من أجل يزيد بن أبي زياد - وهو الهاشمي، الكوفي - فهو ضعيف تغير فكان يلحق فيتلقن كما في التقريب. وقال ابن كثير في مسند عمر ٣١٠/١ بعد ذكره للإسناد السابق: «رواه علي بن المديني عن جرير به، ثم قال: هذا حديث صالح الإسناد، ولم يرو عن عمر إلا من هذا الوجه» أه مختصراً. وقال العيني في البناية ٣/٣٣٣: «في إسناده زيد - هكذا - بن زياد، وفيه مقال، قاله الخصم، قلت: روى له مسلم مقروناً بغيره، واحتجت له الأربعة والطحاوي»، وقال الهيثمي في المجمع ٣/٢٩٥: «رجاله رجال الصحيح»، وقال الشيخ محمد ناصر الدين في تعليقه على ابن خزيمة: «إسناده حسن لغيره»، وينظر نيل الأوطار ٥/١٦٧، وقد أشار النووي في شرح مسلم ٨٤/٩ إلى ضعف إسناده أبي داود.

(١) رواه البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة شيبة ٤/٢٤١، الترجمة (٢٦٦١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار باب الصلاة في الكعبة ١/٣٩١، ٣٩٢، والطبراني في معجمه الكبير ٧/٢٩٧، ٢٩٨، رقم (٧١٩٠) من طرق عن عبدالله بن مسلم بن هرمز، عن عبدالرحمن بن الزجاج به.

وإسناده ضعيف، عبدالله بن مسلم «ضعيف» كما في التقريب، وعبدالرحمن ابن الزجاج ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٤٣، ٣٤٤، وذكر أنه أدرك النبي ﷺ، وأورد رواية من طريق ابنه عنه وعن بعض أهله أن أم حبيبه رضي الله عنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في عتقه فأذن لها. وذكر أن أبا نعيم أخذ على ابن منده قوله: إنه أدرك النبي ﷺ، ثم قال - يعني أبا نعيم -: «وعبدالرحمن في عداد التابعين»: وقد ذكر عبدالرحمن هذا ابن حبان في ثقات التابعين ٥/٩٩، وجود إسناده الطبراني الحافظ في الفتح ١/٥٠١، والعيني في عمدة القاري ٤/١٢٣، وقال الهيثمي في المجمع ٣/٢٩٥: «فيه عبدالرحمن بن الزجاج، ولم أجد من ترجمه».

ورواه بنحوه الطبراني في الكبير ٩/٥٥، حديث (٨٣٩٧) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا محمد بن عمر بن علي المقدمي، ثنا العلاء بن أحمـر العلي الدام، ثنا مسافع الحجبي، حدثني أبي عن جدي. ورجاله ثقات، عدا العلاء، فقد ذكره في تهذيب الكمال لوحة (١٣١٨) في تلاميذ مسافع، فقال: «العلاء بن أخضر العجلي، الرام»، وذكره الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب ١/٣٢١، فقال: «الرام: هو العلاء بن أخضر»، ولم يزد على ذلك، وقد روى عن العلاء هذا أيضاً عمر بن علي المقدمي، عند الطبراني في الكبير ٢٢/٣٧٦، وسيأتي الكلام على هذه الرواية ص (٢٥، ٢٦)، ووالد مسافع - وهو عبدالله الأكبر بن شيبه بن عثمان - ترجمة الفاسي في العقد الثمين ٥/١٧٦، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد روى عنه ابنه مسافع كما في هذه الرواية، وروى عنه أيضاً مجاهد عند الأزرق في أخبار مكة ١/٢٢٤ فهو مجهول الحال. وقال الهيثمي في المجمع ٣/٢٩٥، ٢٩٦: «فيه من لم أعرفه».

(تنبيه) ذكر الطبراني الرواية السابقة في مسند عثمان بن طلحة، والذي يظهر =

الدليل الحادي عشر:

مارواه عبدالله بن السائب رضي الله عنه قال: حضرت رسول الله ﷺ يوم الفتح، وصلى في الكعبة، فخلع نعليه فوضعها

= أنها من مسند شيبه بن عثمان بن أبي طلحة، ومسافع هذا ينسب إلى جده شيبه، كما في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والتقريب، فلعل الطبراني ظنه ابناً لشيبه بن عثمان، وظن أن جده الأدنى عثمان بن طلحة، وليس الأمر كذلك، فليس مسافع هذا من نسل عثمان بن طلحة، بل جده الأعلى عثمان ابن أبي طلحة ابن عم عثمان بن طلحة، وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال في ترجمة شيبه هذا لوحة (٥٩٢) أن من قال في نسبه: شيبه بن عثمان بن طلحة ابن أبي طلحة فقد وهم.

وروى هذا الحديث الطبراني في معجمه الكبير أيضاً ٢٩٩/٧، حديث (٧١٩٣) حدثنا محمد بن خالد الراسبي، ثنا محمد بن عبيد بن حساب، ثنا محمد بن حمران، ثنا أبو بشر، عن مسافع بن شيبه عن أبيه شيبه قال: فذكره بنحوه. ورجاله ثقات، عدا «الراسبي» فلم أقف له على ترجمة، و «أبو بشر» لم أقف له كذلك على ترجمة، وقد ذكره المزي في تهذيب الكمال لوحة (١٣١٨) من تلاميذ مسافع بن عبدالله بن شيبه فقال: «أبو بشر شيخ لمحمد بن حمران»، ولم يزد على ذلك. وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٥/٣: «مسافع لم أجد من ترجمه» أ.هـ. ومسافع هذا هو ابن عبدالله بن شيبه يروي عن أبيه وعن جده شيبه، والجد يسمى «أباً»، وهو ثقة كما في التقريب.

وفي الجملة فإن الرواية الأولى ضعفها ليس قويا، وقد جود إسنادها الحافظ ابن حجر والحافظ العيني كما سبق، فتعتمد بالروایتين بعدها. فلعل الحديث يصل إلى درجة الحسن. والله أعلم.

عن يساره، ثم افتتح سورة المؤمنين، فلما بلغ ذكر موسى - أو عيسى - أخذته سعلة فركع^(١).

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان كتاب الصلاة: ذكر وضع المصلي نعليه اذا أراد الصلاة ٥/٥٦٣، ٥٦٤، حديث ٢١٨٩، وكما في موارد الظمان كتاب الحج باب الصلاة في الكعبة ص ٢٥٢، حديث ١٠٢٢) عن عمران بن موسى بن مجاشع قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا هوذة بن خليفة، قال حدثنا ابن جريج، قال: حدثني محمد ابن عباد بن جعفر حديثاً يرفعه إلى أبي سلمة وعبدالله بن عمرو عن عبدالله بن السائب. وإسناده صحيح، رجاله ثقات، عدا عبدالله بن عمرو - وهو العابدي الحجازي - فهو «مقبول» كما في التقريب، لكن تابعه في هذا الإسناد أبو سلمة، وهو ثقة، وعثمان بن أبي شيبة له أوهام، وإن كان ثقة حافظاً كما في التقريب.

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٣/٤١١ عن هوذة بن خليفة به، دون تصريح ابن جريج بالتحديث، وهو مدلس، ولفظه عنده: «حضرت رسول الله ﷺ يوم الفتح، وصلى في قبل الكعبة... الخ». ومعنى «قبل الكعبة» ما استقبلك منها، وهو وجهها، ومعناه عند بابها، أي مقابلاً لها. ينظر شرح مسلم للنووي ٩/٨٧، والنهاية ٤/٩، والفتح ١/٥٠١.

ورواه النسائي في سننه الصغرى ٢/١٧٦ عن خالد بن علي، قال: حدثنا خالد، قال: حدثنا ابن جريج، أخبرني محمد بن عباد حديثاً يرفعه إلى ابن سفيان عن عبدالله بن السائب، قال: حضرت رسول الله ﷺ فصلى في قبل الكعبة... وإسناده صحيح.

وهذا الاختلاف في لفظ الحديث يحتمل أحد أمرين:

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث:

أن هذه أحاديث صحيحة، وقد بلغت حد التواتر^(١) تثبت أن

الأمر الأول: أن لفظه «قبل» سقطت من صحيح ابن حبان، فأوهم ذلك الصلاة في جوف الكعبة.

الأمر الثاني: أن عثمان بن أبي شيبة وهم في روايته لهذا الحديث، فرواه عن هوذة بدون هذه اللفظة.

والأمر الأول أقرب، واحتمال الوهم من ابن بلبان أو ابن الأثير في نقلهما من صحيح ابن حبان غير وارد، فقد نقل الحافظ الزيلعي هذا الحديث في نصب الراية ٢/٣٢٢، ٣٢٣ من صحيح ابن حبان باللفظ الذي ذكره، وينظر الدراية لابن حجر ١/٤٢٦، والبنية للعيني ٣/٣٣٣، ٣٣٤.

وقد روى هذا الحديث مسلم في صحيحه ١/٣٣٦، حديث (٤٥٥) من طريقين عن ابن جريج، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفیان وعبدالله بن عمرو وعبدالله بن المسيب عن عبدالله بن السائب، قال: صلى لنا النبي ﷺ الصبح بمكة...».

ورواه الإمام أحمد ٥/٤١١، وأبو داود (٦٤٩)، وابن حبان أيضاً كما في الإحسان ٥/١٢١، ١٢٢، حديث (١٨١٥) من طرق أخرى غير طريق ابن حبان السابقة عن ابن جريج بنحو لفظ مسلم، وينظر تعليق التعليق ٣/٣١١.

(١) شرح معاني الآثار ١/٣٨٩، ٣٩٢ وقد رويت صلاته ﷺ داخل الكعبة أيضاً من حديث عدة من الصحابة غير من سبق ذكرهم، وأسانيدنا كلها لا تخلو من مقال، وسأذكرها هنا بإيجاز:

الحديث الأول:

حديث عثمان بن شيببة، وقد رواه البزار كما في كشف الأستار كتاب الحج باب دخول الكعبة والصلاة فيها ٤٤/٢، حديث (١١٦٤). وإسناده ضعيف، فيه جابر بن زيد الجعفي، وهو «ضعيف رافضي» كما في التقريب، وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٤/٣: «فيه جابر الجعفي، وهو ضعيف، وقد وثق».

الحديث الثاني:

حديث أبي هريرة، وقد رواه البزار (كشف الأستار الموضوع السابق، حديث (١١٦٢) وفي إسناده زيد بن عوف، وهو ضعيف جداً كما في اللسان ٥٠٩/٢. وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٥/٣: «وفيه زيد بن عوف، وهو ضعيف»، وقد حكم بضعفه الفاسي في شفاء الغرام ٦٢/١.

الحديث الثالث:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد رواه الطبراني في الصغير كما في الروض الداني ٢٠٤/١، رقم (٣٢٦)، وكما في مجمع البحرين باب الصلاة في الكعبة ٢٦٧/٣، ٢٦٨، حديث (١٧٩٨). وفي إسناده عيسى بن راشد وهو «مجهول وخبره منكر» كما قال البخاري. ينظر الميزان ٣١١/٣، ولسان الميزان ٤٩٥/٤، وينظر الجرح والتعديل ٢٧٥/٦، ٢٧٦، وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٥/٣: «فيه عيسى بن راشد الثقفي، وفيه كلام».

الحديث الرابع:

حديث مسمع الحجبي عن أبيه عن جده. وقد رواه الطبراني في الكبير ٣٧٦/٢٢، حديث (٩٤٠) عن محمد بن صالح النرسي، ثنا أبو حفص عمرو ابن علي، حدثنا عمر بن علي المقدمي ثنا العلاء بن الأخضر العجلي الرام

حدثني شيخ من الحجبة يقال له «مسمع» فذكره .

ومسمع وأبوه وجده لم أقف عليهم، وقد ذكر هذا الإسناد ابن قطلوبغا في كتاب «من روى عن أبيه عن جده» ص ٥٣٧، ولم يذكر في رجاله جرحاً ولا تعديلاً، والعلاء بن الأخضر سبق الكلام عنه ص (٣٦)، وشيخ الطبراني محمد ابن صالح النرسي قال محقق كتاب الدعاء للطبراني: «لم أقف على ترجمته»، وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٦/٣: «فيه جماعة لم أعرفهم».

الحديث الخامس:

حديث عمرو بن دينار عن بعض الحجية. رواه عبدالرازق ٧٩/٥، رقم (٩٠٦٢). وفي إسناده ابن جريج، وهو مدلس. وشيخ عمرو بن دينار مجهول، وقد يكون غير صحابي.

الحديث السادس:

حديث أم عثمان بنت سفيان، أم ولد شيبية، وقد روى حديثها الطبراني في معجمه الكبير ٩٨/٢٥، حديث (٢٥٤)، ولفظه قالت: «إن النبي ﷺ دعا شيبية، ففتح البيت، فلما دخل ركع، وقرع جانيه». وفي إسناده محمد بن عبدالرحمن الحجبي، وهو ضعيف كما في التقريب، وقد ذكر هذا الحديث الهيثمي في المجمع ٢٩٦/٣، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح»، ولفظه عنده «ركع وقرع جبينه».

ورواه الإمام أحمد في المسند ٦٨/٤ من طريق محمد بن عبدالرحمن به، بلفظ: «فلما دخل البيت ورجع وفرغ، ورجع شيبية إذا رسول الله ﷺ . . .».

هذا وفي الباب أحاديث مرسلة، وهي بإيجاز:

١- حديث عطاء بن أبي رباح والحسن البصري وطاووس. رواه الأزرقى

النبي ﷺ صلى النافلة في جوف الكعبة، وهي تدل كذلك على صحة صلاة الفريضة في جوفها، لأن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا ما دل الدليل على اختصاص النافلة به، فالفريضة مثل النافلة في الاستقبال في حال النزول، وإنما تختلفان في الاستقبال في حال السير في السفر^(١).

قال الحافظ ابن عبد البر: «وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى فيها ركعتين، وهو المين عن الله مراده، وكل موضع يجوز فيه صلاة النافلة جازت فيه صلاة الفريضة قياساً ونظراً، إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له»^(٢).

وقال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين عند ذكره لأدلة أصحاب هذا القول: «وأيضاً الأصل تساوي الفرض والنفل في جميع الأحكام إلا بدليل، فكل ما ثبت في النفل ثبت في الفرض، وكل ما انتفى في النفل انتفى في الفرض إلا بدليل»^(٣).

= ٢٦٩/١ وفي إسناده مسلم الزنجي، وهو كثير الأوهام.

٢- حديث مسافع الحجبي. رواه الطبراني في الكبير كما في المجمع ٣/٢٩٥.

(١) سنن الترمذي ٣/٢١٥، شرح مسلم للنووي ٩/٨٣، فتح الباري ٣/٤٦٦، حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص ٢٧٣.

(٢) التمهيد ١٥/٣٢٠.

(٣) ينظر في هذه القاعدة أيضاً التمهيد ١٥/٣٢٠، ٣٢١، المحلى ٤/٨١، الإرشاد =

واستدلوا على هذا الأصل بأن الصحابة لماذكروا أن الرسول ﷺ كان يصلي على راحلته حيثما توجهت به، قالوا: غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة، استثنوا: (غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة)^(١)، وهذا يدل على أنهم لو لم يستثنوا لكانت المكتوبة كالنافلة تصل على الراحلة»^(٢) أ.هـ.

الدليل الثاني عشر:

ما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يارسول الله أصلي في الكعبة؟ فقال: «صلي في الحجر، فإنه من الكعبة - أو قال: من البيت»^(٣).

إلى معرفة الأحكام للشيخ عبدالرحمن بن سعدي ص ٣٦، والفتاوى السعدية له أيضاً ١٦٢/٢، ١٦٣، وقد سمعت سماحة شيخنا عبدالعزيز بن باز وفقه الله يقرر هذه القاعدة في مجلس أو أكثر من مجالسه العلمية المباركة، ثم رأيت وفقه الله وحفظه قد ذكرها في تعليقه على فتح الباري ٢/٢٥٦.

(١) رواه البخاري في تقصير الصلاة باب ينزل للمكتوبة (فتح الباري ٢/٥٧٥، حديث ١٠٩٨)، ومسلم في صلاة المسافرين باب جواز صلاة النافلة على الدابة حيث توجهت ٤٨٧/١، حديث (٧٠٠)، (٣٩) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

ورواه البخاري في الموضوع السابق، حديث (١٠٩٧)، ومسلم في الموضوع السابق ٤٨٨/١، حديث (٧٠١) (٤٠) من حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٢) الشرح الممتع ٢/٢٥٢. وينظر الدليل السابع عشر لهذا القول وما أجيب به عنه. وينظر حاشية الهيتمي على شرح الايضاح ص ٤٠٢، ٤٠٣.

(٣) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده - كما في منحة المعبود باب الطواف من وراء =

الحجر ١/٢١٥، حديث (١٠٤٢): حدثنا قرة بن خالد عن عبد الحميد بن جبير المكي من آل شيبه عن صفية بنت شيبه، قالت: حدثنا عائشة... وإسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيحين، عدا الطيالسي نفسه، فهو من رجال مسلم وحده، وهو «حافظ ثقة غلط في أحاديث» كما في التقريب.

ورواه بنحوه الإمام أحمد ٦/٦٧ عن حسن، ثنا حماد بن سلمة، عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن عائشة. وإسناده ضعيف، رجاله ثقات، عدا عطاء بن السائب فهو «صدوق اختلط» كما في التقريب ص ٣٩١، ورواية حماد بن سلمة عنه قبل اختلاطه، كما في الكواكب النيرات ص ٣٢٥، ٣٢٦، وسعيد بن جبير روايته عن عائشة مرسله. ينظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧٤.

وقد تابع حماد بن سلمة علي بن عاصم عند البيهقي في الكبرى ٥/١٥٨. وعلي بن عاصم ممن روى عن عطاء بعد اختلاطه كما في الكواكب النيرات ص ٣٢٧.

ورواه بنحوه الإمام أحمد ٦/٩٢، وأبو داود في الحج باب الحجر ٢/٢١٠، حديث (٢٠٢٨)، والنسائي في الكبرى في الحج: الصلاة في الحجر ٢/٣٩٤، حديث (٣٨٩٥)، وفي المجتبى في باب الصلاة في الحجر ٥/٢١٩، وأبو يعلى في مسنده ٨/٨٣، رقم (٤٦١٥)، وابن عبد البر في التمهيد ١٥/٣٢١ من طريق عبدالعزيز بن محمد - وهو الدراوردي - عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة. وإسناده ضعيف، الدراوردي «صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء» كما في التقريب، وأم علقمة - واسمها مرجانة - مقبولة كما في التقريب.

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار في الحج باب الصلاة في الكعبة

= ٣٩٢/١، وابن خزيمة في صحيحه في باب استحباب الصلاة في الحجر
٣٣٥/٤ من طريق ابن أبي الزناد عن علقمة به كما في الإسناد السابق. وابن
أبي الزناد «صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد» كما في التقريب ص ٣٤٠.

ورواه الترمذي في الحج باب ماجاء في الصلاة في الحجر ٢١٦/٣، حديث
(٨٧٦) من طريق عبدالعزيز بن محمد، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه،
عن أبيه عن عائشة. وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال ابن العربي في
عارضضة الأحوزي ١٠٥/٤: «ثبت عن عائشة مارواه أبو عيسى... إلخ».
وأبو علقمة - واسمه بلال - لم يوثقه غير ابن حبان في الثقات ٦٥/٤، ولم يرو
عنه غير ابنه علقمة، فالإسناد ضعيف.

ورواه الأزرق في أخبار مكة في «ذكر الحجر» ٣١٢/١ من طريق الدراوردي عن
علقمة بن أبي علقمة عن أبيه عن عائشة. وأبو علقمة سبق الكلام عليه قريباً، وقد
ذكر البخاري في تاريخه الكبير ١١٠/٢ أنه سمع من عائشة رضي الله عنها قولها.
وقد حسن هذا الإسناد الدكتور وصي الله في رسالته «المسجد الحرام» ص ٣٠٢
وقد صحح هذا الحديث الشيخ محمد ناصر الدين في صحيح الترمذي ٢٦١/١.

وقد روى الفاكهي - كما في شفاء الغرام للفاسي ٢١٧/١ - حديثاً في فضل
الصلاة في الحجر عن شيخه أحمد بن صالح، قال: حدثني محمد بن جعفر عن
أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب. وإسناده ضعيف، أحمد بن صالح قال
محقق أخبار مكة للفاكهي ٨٣/١: «لم نقف على ترجمته»، ومحمد بن جعفر
«مُتَكَلِّم فِيهِ» كما قال الذهبي في الميزان ٥٠٠/٣، وينظر اللسان ١٠٤/٥،
وجده محمد بن علي بن الحسين لم يدرك جد أبيه علي بن أبي طالب رضي الله
عنه، وينظر تهذيب التهذيب ٣٥٠/٩، ٣٥١.

وجه الاستدلال بهذا الحديث:

أن قوله ﷺ: «صلي في الحجر» يشمل صلاة الفرض وصلاة النفل وليس هناك دليل صحيح يخرج صلاة الفرض من عموم هذا الحديث، فدل ذلك على صحة صلاة الفرض داخل الكعبة، لأن أكثر الحجر من البيت كما يدل عليه هذا الحديث وغيره من الأحاديث^(١).

قال الإمام الطحاوي: «فهذا رسول الله ﷺ قد أجاز الصلاة في الحجر الذي هو من البيت»^(٢).

الدليل الثالث عشر:

مارواه الإمام أحمد وغيره عن صفية بنت شيبة، أخبرتني امرأة من بني سليم أن رسول الله ﷺ لما خرج من الكعبة، أمر عثمان بن طلحة أن يغيب قرني الكبش - يعني كبش الذبيح - وقال: «لا ينبغي للمصلي أن يصلي وبين يديه شيء يشغله»^(٣).

(١) ينظر ما سبق ص (١٥ - ١٦).

(٢) شرح معاني الآثار ١/٣٩٣.

(٣) رواه عبدالرزاق في مصنفه باب قرني الكبش ٥/٨٨، رقم (٩٠٨٣)، وأحمد ٤/٦٨، و ٥/٣٨٠، والحميدي في مسنده ١/٢٥٧، رقم (٥٦٥)، وأبو داود في المناسك باب في الحجر ٢/٢١٥، رقم (٢٠٣٠)، والأزرقي في أخبار مكة باب في مغاليق الكعبة وقرن الكبش ١/٢٢٣، ٢٢٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار باب الصلاة في الكعبة ١/٣٩٢، والطبراني في الكبير ٩/٥٥، =

وجه الاستدلال بهذا الحديث:

أن عموم قوله ﷺ «لا ينبغي للمصلي أن يصلي . . .» يشمل الفرض والنفل، فهو يدل على صحة صلاة الفرض داخل الكعبة.

= رقم (٨٣٩٦)، والمزي في تهذيب الكمال، لوحة (١٣١٩) عن سفيان عن منصور، حدثني خالي مسافع، عن أمي صفية بنت شيبة به. وأسناده صحيح إن كانت المرأة التي من بني سليم صحابية. فقد جزم ابن حجر بصحتها في ترجمة عثمان بن طلحة في تهذيب التهذيب ٧/١٢٤، فكأنه جزم بذلك لروايتها هذا الحديث، فقد جاء في بعض رواياته أنها سألت عثمان بن طلحة: «لم أرسل إليك النبي ﷺ بعد خروجه من الكعبة» فظاهر هذه الرواية أنها حضرت فتح مكة، وأيضاً في بعض روايات هذا الحديث: «عن صفية بنت شيبة حدثتني امرأة من بني سليم ولدت عامة أهل دارنا» فهذا يدل على أنها من كبار نساء آل شيبة، وذلك في عهد الصحابة، لأن صفية صحابية على الصحيح، فهذا كله يرجح القول بأن لها صحبة.

وصفية مختلف في صحبتها، والصحيح أن لها صحبة، كما سبق، فقد روى أبو داود وابن ماجه بإسنادين صحيحين، كما في حاشية سير أعلام النبلاء ٣/١٣، ١٤ أنها رأت النبي ﷺ وسمعتة يخطب، وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٢/٤٤١، حديث (١٩٤٧) «جاءت أحاديث ظاهرة في صحبتها»، وقال الحافظ في التقریب: «لها رؤية، وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي ﷺ»، وبقية رجال هذا الإسناد ثقات، رجال مسلم. وقال الدكتور وصي الله في «المسجد الحرام» ص ٢٤٦: «إسناده حسن، فإن المرأة من بني سليم إن كانت صحابية فلا كلام عليها، وإن كانت تابعة فهي من التابعيات الكبار، ولم توجد من النساء من اتهمت بالكذب في الرواية، كما قال الذهبي، فحديثها حسن إن شاء الله».

الدليل الرابع عشر:

مارواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأیما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة» متفق عليه^(١).

وجه الاستدلال بهذا الحديث:

أن جوف الكعبة هو أطيب بقعة في الأرض^(٢) فتصح الصلاة فيه لعموم هذا الحديث^(٣).

(١) صحيح البخاري مع الفتح كتاب التيمم ١/٤٣٥، ٤٣٦، حديث (٣٣٥)، وكتاب الصلاة باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً» ١/٥٣٣، حديث (٥٣٨)، وصحيح مسلم كتاب المساجد ١/٣٧٠، ٣٧١، حديث (٥٢١).

وله شاهد بنحوه من حديث أبي هريرة، رواه مسلم في الموضع السابق، حديث (٥٢٣).

وله شاهد آخر من حديث حذيفة، رواه مسلم في الموضع السابق، حديث (٥٢٢) ولفظه: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء».

(٢) الأم ١/٩٩، المحلى ١/٨٤، المجموع ٣/١٩٦.

(٣) المحلى ٤/٨١، سنن البيهقي ٢/٣٢٩، حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح ص ٤٠٣، المنح الشافيات ١/١٩٩.

الدليل الخامس عشر:

أن الكعبة مسجد، فتصح صلاة الفريضة فيه، كبقية المساجد^(١).

الدليل السادس عشر:

أن الفضيلة في القرب من الكعبة للمصلي، فتكون في جوفها أولى^(٢).

الدليل السابع عشر:

أن جوف الكعبة محل لصلاة النفل، فكان محلاً للفرض، كخارجها^(٣).

وأجيب عن هذا الدليل بأن النافلة مبناها على التخفيف والمساحة، بدليل صلاتها قاعداً^(٤)، وإلى غير القبلة في السفر على

(١) المغني ٢/٤٧٥، المنح الشافيات ١/١٩٩، حاشية الروض المربع للشيخ عبدالرحمن بن قاسم ١/٥٤٤.

(٢) المجموع ٣/١٩٦.

(٣) المغني ٢/٤٧٥، المنح الشافيات ١/١٩٩، حاشية الروض المربع للشيخ عبدالرحمن بن قاسم ١/٥٤٤.

(٤) روى البخاري في تفصير الصلاة باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي (فتح الباري ٢/٥٨٩، حديث ١١٨، ١١٩)، ومسلم في صلاة المسافرين باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ١/٥٠٥، ٥٠٦، حديث (٧٣١) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالساً حتى أسن، فكان يقرأ قاعداً، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية، أو أربعين آية، ثم ركع.

الراحلة^(١)، بخلاف الفريضة، فلا يصح قياسها عليها^(٢).

ورد هذا الاعتراض بأن كون النفل أوسع من الفرض إنما هو في السفر، أما في الحضر، فالاستقبال في الفرض والنفل متحد اتفاقاً^(٣).

الترجيح:

بعد استعراض الأقوال السابقة، وما ذكر لها من أدلة، وما أورد على بعض هذه الأدلة من مناقشات، تبين لي رجحان القول الأول،

ورواه مسلم في الموضع السابق ٥٠٤/١، حديث (٧٣٠) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يصلي ليلاً طويلاً، فإذا صلى قائماً ركع قائماً، وإذا صلى قاعداً ركع قاعداً.

وله شاهد بنحوه من حديث حفصة - رضي الله عنها - رواه مسلم في الموضع السابق، ٥٠٧/١، حديث (٧٣٣).

وله شاهد آخر من حديث جابر بن سمرة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لم يمت حتى صلى قاعداً. رواه مسلم في الموضع السابق، حديث (٧٣٤).

وله شاهد ثالث رواه مسلم في الموضع السابق، حديث (٧٣٥) عن عبد الله ابن عمرو - رضي الله عنهما - قال: حدثت أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة». قال: فأتيته فوجدته يصلي جالساً... الخ.

(١) سبق تحريجه ص (٤٣).

(٢) المغني ٤٧٦/٢.

(٣) حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح ص ٤٠٢، ٤٠٣، وينظر ما سبق ص (٤٢ - ٤٣).

وهو القول بصحة صلاة الفريضة داخل الكعبة، لقوة أدلته، وسلامتها من الاعتراضات المؤثرة ولضعف أدلة القول الرابع، لما ورد عليها من مناقشات، بحيث لم تعد تنهض للاحتجاج بها.

قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله: «الأصل اشتراك الفرض والنفل في جميع الأمور الواجبة والمكاملة والمفسدة والمنقصة، فمأثبت حكمه في أحدهما ثبت للآخر إلا ما دل الدليل على تخصيصه، ولهذا أخذ العلماء أحكام صلاة الفرض والنفل من مطلق صلاته ﷺ وأمره ونهيه، ولكن مع هذا فبينهما فروق كثيرة، ترجع إلى سهولة الأمر في النفل والترغيب في فعله، فمنها أن القيام على القادر ركن في الفرض لا النفل... ومنها جواز النفل في جوف الكعبة بخلاف الفرض على المذهب، والصحيح عدم المنع أيضاً في الفرض، لأن الحديث الذي احتجوا به على المنع غير صحيح^(١)، فبقي الأمر على الأصل»^(٢).

(١) يشير إلى حديث عمر وابنه عبدالله - رضي الله عنهما - والذي فيه النهي عن الصلاة فوق بيت الله.

وقد سبق تحريجه، وبيان ضعفه ص (٢٣ - ٢٤).

(٢) الإرشاد إلى معرفة الأحكام ص ٣٦، ٣٧.



المسألة الثانية

حكم صلاة النافلة داخل الكعبة

اختلف أهل العلم في جواز صلاة النافلة داخل الكعبة على أقوال أهمها:

القول الأول:

أنه يشرع فعل جميع النوافل في جوف الكعبة، وهذا قول عائشة^(١)، وعبدالله بن عمر^(٢)، وعبدالله بن

(١) سبق ص (٤٣ - ٤٥) تخريج قولها: أنها كانت تحب أن تصلي في الكعبة، وأن النبي ﷺ أمرها أن تصلي داخل الحجر لأنه من الكعبة.

وروى مالك في موطنه في الحج باب ما جاء في بناء الكعبة ١/٣٢٤، وعبدالرزاق في الحج باب الحجر ٥/١٣٠، رقم (٩١٥٥)، والأزرقي في أخبار مكة: ذكر الحجر ١/٣١٢، وأبو يعلى في مسنده ٧/٣٢٨، حديث (٤٣٦٤) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما أبالي صليت في الحجر أو في الكعبة. وإسناده صحيح، على شرط الشيخين.

(٢) ينظر قوله الذي سبق تخريجه عند تخريج قول ابن عباس في صلاة الفرض ص (١٩).

وروى البخاري في الصلاة باب الصلاة في الكعبة (فتح الباري ٣/٤٦٧، =

الزبير^(١)، ومعاوية بن أبي سفيان^(٢) رضي الله عنهم، وروي عن

حديث (١٥٩٩) عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل، ويجعل الباب قبل الظهر، يمشي حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع فيصلي، يتوخى المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله ﷺ صلى فيه، وليس على أحد بأس أن يصلي في أي نواحي البيت شاء.

وروى البخاري في صحيحه في ترجمة باب: يرد المصلي من مر بين يديه من كتاب الصلاة كما في الفتح ٥٨١/١ تعليقاً مجزوماً به أنه كان يمنع من يمر بين يديه داخل الكعبة. ووصله أبو تعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة كما في تعليق التعليق ٢٤٧/٢ من طريق صالح بن كيسان عن ابن عمر. ورواه كذلك ابن عساکر في تاريخ دمشق - كما ذكر الشيخ محمد ناصر الدين في حجة النبي ﷺ ص ٢٢ - وصحح إسناده.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٠٤/٥، ٢٠٧ بإسناد صحيح، رجاله رجال الصحيحين.

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٩٣/١ بسنده عن عمرو بن دينار قال: رأيت ابن الزبير يصلي في الحجر. وإسناده صحيح.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٤/٦ عن هاشم بن القاسم ثنا إسحاق بن سعيد عن أبيه. وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين.

ورواه الأزرق في أخبار مكة في فضل الصلاة في الكعبة ص ٢٦٩ - ٢٧٢ من طريق عبدالله بن زرارة بن مصعب بن شيبة، عن أبيه، عن عبد الحميد بن جبير ابن شيبة، عن أخيه شيبة بن جبير. وإسناده ضعيف، زرارة بن مصعب «مقبول» كما في التقريب. وقد حسن هذا الإسناد الدكتور وصي الله في رسالة «المسجد الحرام» ص ١١٤.

الحسين بن علي^(١)، ومحمد بن الحنفية^(٢) رضي الله عنهم، وقال به سالم ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب^(٣)، وعطاء بن أبي رباح^(٤)، وصدقة

(١) رواه عبدالرزاق في مصنفه في الحج باب دخول البيت والصلاة فيه ٨٢/٥، رقم (٩٠٧٠) عن الثوري عن محمد بن جعفر عن أبيه. وإسناده ضعيف، محمد بن جعفر «تُكلم فيه» كما في الميزان ٥٠٠/٣، وأبوه جعفر المعروف بالصادق لم يدرك جده الأعلى الحسين بن علي - رضي الله عنهم -، حيث كانت ولادة جعفر سنة ٨٠هـ. ينظر تهذيب الكمال لوحة (٢٠٢).

(٢) رواه عبدالرزاق في مصنفه في الحج باب دخول البيت والصلاة فيه ٨٢/٥، رقم (٩٠٧٠) عن الثوري قال أخبرني يزيد عن سالم بن أبي الجعد. وإسناده ضعيف، يزيد - وهو ابن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، الكوفي ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعيا، كما في التقريب ص ٦٠١، وينظر ملحق الكواكب النيرات ص ٥٠٩، ٥١٠.

(٣) روى الأزرق في أخبار مكة ص ٢٧٣ عن جده، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن موسى بن عقبة، قال: طفت مع سالم بن عبدالله بن عمر خمسة أسبوع، كلما طفنا سبعا دخلنا الكعبة فصلينا فيها ركعتين. وإسناده محتمل للتحسين، رجاله ثقات، عدا مسلم بن خالد، وهو صدوق كثير الأوهام كما في التقريب.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه في الحج: أين يصلي من داخل البيت ١٢/٤ بإسناد حسن.

ورواه عبدالرزاق في مصنفه في باب دخول البيت والصلاة فيه ٧٩/٥، رقم (٩٠٦٢) عن ابن جريج عنه.

ابن يسار^(١)، وعبدالرزاق الصنعاني^(٢)، وسعيد بن جبير^(٣)، وقال به الإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه^(٤)، وهو مذهب الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية^(٨)، وشيخنا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، وهو قول جمهور أهل العلم^(٩)، وقد ذكر بعض أصحاب هذا القول أنه يجب أن يكون بين

(١) روى الأزرقى في أخبار مكة ص ٢٧٣ عن جده عن مسلم بن خالد الزنجي، قال: رأيت صدقة بن يسار يدخل البيت كلما فتح، فقلت له: ما أكثر دخولك البيت يا أبا عبدالله؟ قال: والله إني لأجد في نفسي أن أراه مفتوحاً ثم لا أصلي فيه. وإسناده محتمل للتحسين كسابقه.

(٢) المصنف ٨٠/٥.

(٣) التمهيد ٤١٤/٢٤.

(٤) الإنصاف ٤٩٧/١، وينظر تحفة الراكع والساجد ص ١٠٤.

(٥) المبسوط ٧٩/٢، الهداية مع شرحها البناية ٣/٣٣٠، نور الإيضاح مع شرحه مراقى الفلاح ص ٢٧٣.

(٦) الأم ٩٨/١، إعلام الساجد ص ٩١، الإقناع للشربيني ١٠٩/١.

(٧) الكافي لابن قدامة ١١٠/١، كشاف القناع ١/٣٠٠، هداية الراغب ص ١١٥، تحفة الراكع والساجد ص ١٠٤.

(٨) مجموع الفتاوى ١٤٥/٢٦، الاختيارات الفقهية ص ٤٥.

(٩) شرح السنة ٣٣٢/٢، المجموع ٣/١٩٤، العقد الثمين ١/٦٦، شفاء الغرام ٢١٨/١، إعلام الساجد ص ٩١.

يديه شيء شاخص من الكعبة^(١).

القول الثاني:

أنه يشرع فعل النوافل المطلقة في جوف الكعبة، أما السنن المؤكدة كالسنن الرواتب والوتر وركعتي الطواف فلا يشرع فعلها فيها، وهذا هو المشهور في مذهب المالكية^(٢).

القول الثالث:

أنه لا يجوز فعل النافلة في جوف الكعبة، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما^(٣)، وقال به الإمام مالك في رواية

(١) روضة الطالبين ١/٢١٥، الكافي لابن قدامة ١/١١٠، كشف القناع ١/٣٠٠، المقنع مع شرحه المبدع ١/٣٩٩، منهاج الطالبين مع شرحه مغني المحتاج ١/١٤٤، ١/١٤٥.

(٢) التمهيد ١٥/٣١٨، تفسير القرطبي ٢/١١٥، العقد الثمين ١/٦٦، شفاء الغرام ١/١٦٢، ٢١٨، إعلام الساجد ص ٩٤، الخرشبي ١/٢٦١، حاشية العدوي ١/١٤٥.

(٣) سبق ذكر ما ثبت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من أنه كان لا يرى أن يجعل المصلي شيئاً من الكعبة خلفه ص ١٩.

وروى عمر بن شبة في «كتاب مكة» عن أبي حمزة عن ابن عباس قال: قلت له: كيف أصلي في الكعبة؟ قال: كما تصلي في الجنائز، تسبح وتكبر، ولا تركع ولا تسجد، ثم عند أركان البيت سبح وكبر وتضرع واستغفر، ولا تركع ولا تسجد. ذكره الحافظ في الفتح ١/٤٦٩، وقال: «سنده صحيح».

هذا وقد روى الأزرق في أخبار مكة: ما جاء في الدعاء والصلاة عند =

عنه^(١)، والإمام أحمد في رواية عنه^(٢)، ومحمد بن جرير الطبري وأصبع بن الفرغ المالكي، وابن حبيب المالكي، وجماعة من الظاهرية^(٣).

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة أهمها:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٤)، قالوا:

مثعب الكعبة ٣١٨/١، وفي ذكر فضل زمزم ٥٢/٢ من طريق إبراهيم بن عبدالله الحاطبي عن عطاء عن ابن عباس قال: صلوا في مصلى الأخيار، واشربوا من شراب الأبرار. قيل لابن عباس: ما مصلى الأخيار؟ قال: تحت الميزاب، قيل: وما شراب الأبرار؟ قال: ماء زمزم. وإسناده حسن. رجاله ثقات، عدا الحاطبي، وهو صدوق كما في التقريب ص ٩٠. وقد صحح إسناده الدكتور وصي الله في «المسجد الحرام» ص ٣٠٣، ٤٢٨، فظاهر هذه الرواية أنه يرى صحة الصلاة داخل الكعبة، لأن ما تحت الميزاب من الحجر، والحجر أكثره من الكعبة كما سبق ص (١٥، ١٦)، فلعله رجع عن القول بعدم صحة الصلاة داخل الكعبة، والله أعلم.

(١) عارضة الأحوزي ١٠٣/٤، وينظر التمهيد ٤١٤/٢٤، ٤١٥.

(٢) الإنصاف ٤٩٧/١، وينظر تحفة الراكع والساجد ص ١٠٤.

(٣) التمهيد ٣١٩/١٥، المجموع ١٩٤/٣، ١٩٥، عارضة الأحوزي ١٠٣/٤،

البنية ٣٣٢/٣، وينظر شرح معاني الآثار ٣٨٩/١، والعقد الثمين ٦٦/١.

(٤) سورة البقرة (١٥٠).

والمصلي في جوف الكعبة غير مستقبل لجهتها، وإنما هو متوجه تلقاء البيت ببعضه، ومستدير لبعضه^(١).

وقد سبقت الإجابة عن هذا الدليل عند الكلام على أدلة القائلين بعدم صحة صلاة الفريضة في جوف الكعبة^(٢).

الدليل الثاني:

مارواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل فيه حتى خرج، فلما خرج ركع في قبل^(٣) البيت ركعتين، وقال: «هذه القبلة» قلت له: مانواحيها؟ أفي زواياها؟ قال: بل في كل قبلة من البيت^(٤).

وقد أجاب الإمام النووي عن الاستدلال بهذا الحديث بقوله: «أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال، لأنه مثبت، فمعه زيادة علم، فواجب ترجيحه»^(٥).

(١) سبق ذكر المراجع لهذا الدليل ص (٢١).

(٢) ينظر ما سبق ص (٢٥ ، ٢٦).

(٣) سبق شرح هذه الكلمة ص (٣٨)، تعليق (١).

(٤) صحيح مسلم كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحاج ٩٦٨/٢، حديث (١٣٣٠).

(٥) شرح صحيح مسلم ٨٢/٩.

وقال الحافظ ابن عبد البر: «رواية ابن عمر عن بلال عن النبي ﷺ أنه صلى في الكعبة أولى من رواية ابن عباس عن أسامة أن رسول الله ﷺ لم يصل فيها، لأنها زيادة مقبولة، وليس قول من قال: (لم يفعل) بشهادة، وهذا أصل من أصول الفقه في الشهادة، إذا تعارضت في نحو هذا، فأثبت قوم شيئاً ونفاه آخرون، كان القول قول المثبت دون النافي، لأن النافي ليس بشاهد، هذا إذا استويا في العدالة والإتقان، والقول في زيادة الزائد في أخباره على نحو هذا، لأن الزيادة كشهادة مستأنفة»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه [أي عن أسامة] نفي الصلاة فيها عند مسلم، وقد وقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره^(٢)، فتعارضت الرواية في ذلك عنه، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغير نافي، ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفى، وقال النووي^(٣) وغيره: يجمع بين اثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية، ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه منه، ولم يره

(١) التمهيد ٣١٦/١٥، ٣١٧.

(٢) سبق تخريج هذه الرواية ص (٣٠)، وإسنادها صحيح.

(٣) ينظر شرح صحيح مسلم ٨٢/٩، ٨٣.

أسامه لبعده واشتغاله، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة، مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة، فنفاها عملاً بظنه، وقال المحب الطبري^(١): «يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة، فلم يشهد صلاته. انتهى. ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبدالرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال: دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة، فرأى صوراً، فدعا بدلو من ماء، فأتيته به، فضرب به الصُّور. فهذا الإسناد جيد^(٢). قال القرطبي: فلعله استصحب النفي لسرعة عودة...» ثم ذكر أوجهاً آخر للجمع بين الحديثين^(٣).

(١) ينظر القرى ص ٥٠١.

(٢) والحديث في مسند الطيالسي ص ٨٧، رقم (٦٢٣). وإسناده ضعيف، رجاله ثقات، رجال الشيخين، عدا «عبدالرحمن بن مهران»، وهو المدني، مولى بني هاشم، فلم يوثقه سوى ابن حبان في الثقات ٩٣/٥، ولم يرو عنه غير ابن أبي ذئب، وقال الأزدي: «فيه نظر». ينظر تهذيب التهذيب ٢٨٢/٦، وقال الحافظ في التقریب ص ٣٥١ «مجهول». وقال الفاسي في العقد الثمين ٦٣/١: «إسناد الطيالسي تقوم به الحجة». وذكر المحب الطبري في القرى ص ٥٠١ أنه رواه ابن المنذر، ولم يذكر إسناده.

(٣) فتح الباري ٣/٤٦٨، ٤٦٩، شرح الحديث (١٦٠١)، وينظر السنن الكبرى للبيهقي ٢/٣٢٩، والمجموع ٣/١٩١، ١٩٢، والعقد الثمين ٦٣/١، وعمدة القاري ٩/٢٤٤، ٢٤٧، وإعلام الساجد ص ٩١ - ٩٣، والبنية ٣/٣٣٣، ٣٣٤.

وقال الإمام الطحاوي: «وليس في ترك النبي ﷺ الصلاة فيها دليل على أنه لا يجوز الصلاة فيها»^(١).

الدليل الثالث:

مارواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل حتى خرج منه، فلما خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة، وقال «هذه القبلة»^(٢).

وقد أجاب الإمام ابن القيم عن الاستدلال بهذا الحديث بقوله: «قال البخاري وغيره من الأئمة: القول قول بلال، لأنه مثبت شاهد صلاته، بخلاف ابن عباس»^(٤).

وقال الحافظ العيني رحمه الله: «أخذ الناس بحديث بلال رضي الله

(١) شرح معاني الآثار ١/٣٩٨.

(٢) سبق شرح هذه الكلمة ص (٣٨)، تعليق (١).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الصلاة باب قول الله تعالى: ﴿وَأَخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ ١/٥٠١، حديث (٣٩٨)، وكتاب الحج باب من كبر من نواحي الكعبة ٣/٤٦٨، حديث (١٦٠١)، وكتاب المغازي باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ٨/١٦، حديث (٤٢٨٨)، وصحيح مسلم كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة ٢/٩٦٨، حديث (١٣٣١).

(٤) زاد المعاد ٢/٢٩٧، وينظر السنن الكبرى للبيهقي ٥/١٥٨، وشرح السنة ٢/٣٣٤، والعقد الثمين ١/٦٣، وعمدة القارىء ٩/٢٤٤، ٢٤٧، والمبدع ١/٣٩٩.

عنه، لأنه مثبت، وقدموه على حديث ابن عباس لأنه نفي، وإنما يؤخذ بشهادة المثبت، ومن تأول قول بلال: (إنه صلى) أي دعى، فليس بشيء، لأن في حديث ابن عمر أنه صلى ركعتين. رواه البخاري رحمه الله^(١)، ولكن رواية بلال ورواية ابن عباس صحيحتان، ووجهها أنه ﷺ دخلها يوم النحر فلم يصل، أخرجه الدارقطني في سننه بإسناد حسن، عن يحيى بن جعدة^(٢) عن ابن عمر قال: دخل النبي ﷺ البيت ثم خرج وبلال خلفه، فقلت لبلال هل صلى؟ قال: لا، فلما كان من الغد دخل، فسألت بلالاً هل صلى؟ قال: نعم، صلى ركعتين^(٣). وأخرج الدارقطني أيضاً والطبراني في

(١) ينظر تخريج حديث ابن عمر عن بلال ص(٢٩)، وقد رويت صلاته ﷺ داخل الكعبة ركعتين أيضاً من حديث عثمان بن طلحة، ومن حديث عبدالرحمن بن صفوان، ومن حديث شيبه بن عثمان، وقد سبق تخريج أحاديثهم ص(٣٢) - (٣٧)، وينظر الفتح ١/٥٠٠، ٥٠١.

(٢) هكذا، والصواب «جعدة» كما في سنن الدارقطني.

(٣) رواه الدارقطني - كما ذكره العيني - في باب صلاة النبي ﷺ في الكعبة ٥١/٢، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى في الصلاة باب الصلاة في الكعبة ٣٢٩/٢ عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ثنا وهب بن بقية ثنا خالد، عن ابن أبي ليلى، عن عكرمة بن خالد عن يحيى بن جعدة به، وإسناده ضعيف، «ابن أبي ليلى» صدوق سيء الحفظ جداً، كما في التقريب. وقد حسن هذه الرواية أيضاً السهيلي في الروض الأنف كما في نصب الراية ٣٢١/٢، وينظر إعلام الساجد ص٩٣، وقال الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ص١٧٨: «ابن أبي ليلى ليس بالحافظ، ولكنه صدوق».

معجمه عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: دخل رسول الله ﷺ البيت، فصلى بين السارين ركعتين، ثم خرج فصلى بين الباب والحجر ركعتين، ثم قال: «هذه القبلة»، ثم دخل مرة أخرى، فقام فدعا، ثم خرج، ولم يصل^(١)»^(٢).

وقال الإمام الطحاوي: «وليس في ترك النبي ﷺ الصلاة دليل على أنه لا يجوز الصلاة فيها»^(٣).

الدليل الرابع:

مارواه عبدالله بن عباس عن أخيه الفضل بن عباس رضي الله عنهم أنه دخل مع النبي ﷺ البيت، وأن النبي ﷺ لم يصل في البيت حين دخله، ولكن حين خرج فنزل ركع ركعتين عند باب البيت^(٤).

(١) رواه الدارقطني - كما ذكر العيني - في الموضوع السابق، والبيهقي في الموضوع السابق، والطبراني في الكبير ٢٠/١٢، حديث (١٢٣٤٨) من طريق أبي مريم عبدالغفار بن القاسم عن حبيب بن أبي ثابت به. وإسناده ضعيف جداً، أبو مريم متهم بوضع الحديث. ينظر اللسان ٤٢/٤، ٤٣، وقال الغساني في الموضوع السابق: «عبدالغفار ضعيف».

وقال البيهقي بعد روايته لهذين الحديثين: «في ثبوت الحديث نظر». وينظر الفتح ٤٦٩/٣.

(٢) البناية ٣٣٣/٣، وينظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٤٨٣/٧، ٤٨٤، ونصب الراية ٣٢١/٢، وكشاف القناع ٣٠٠/١، وعمدة القاري ٢٤٤/١٠.

(٣) شرح معاني الآثار ٣٨٩/١.

(٤) رواه عبدالرزاق في مصنفه في باب دخول البيت والصلاة فيه ٧٨/٥، رقم =

(٩٠٥٧)، والإمام أحمد في مسنده ٢٣١/٣، رقم (١٨١٩) تحقيق شاکر، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨٩/١، والطبراني في الكبير ٢٨٩/١٨، ٢٩٠، رقم (٧٤٣) عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابن عباس به. وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين. وصحح إسناده أحمد شاکر في تعليقه على المسند.

ورواه الإمام أحمد في المسند ٢٢٧/٣، رقم (١٧٩٥) تحقيق شاکر، وأبو يعلى في مسنده ٩٨/١٢، ٩٩، رقم (٦٧٣٣)، والطبراني في الموضع السابق، رقم (٧٤٤) من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أن رسول الله ﷺ قام في الكعبة، فسبح وكبر ودعا الله عز وجل واستغفر، ولم يركع ولم يسجد. وإسناده صحيح، رجاله رجال مسلم، وصححه أحمد شاکر في تعليقه على المسند.

ورواه الإمام أحمد ٢٣١/٣، رقم (١٨٠١)، وابن خزيمة في صحيحه في المناسك باب استحباب السجود بين العمودين ٣٣٠/٤، رقم (٣٠٠٧)، والطبراني في الكبير ٢٧٠/١٨، رقم (٦٧٩)، وفي الأوسط ٦٢/٢، رقم (١١٠٥) من طريق ابن إسحاق حدثني عبدالله بن أبي نجیح عن عطاء بن أبي رباح ومجاهد - وفي رواية أحمد: أو مجاهد - عن ابن عباس حدثني أخي الفضل أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة، ولكنه لما دخلها توقع ساجداً بين العمودين، ثم جلس يدعو. وإسناده ضعيف، ابن أبي نجیح ذكره الحافظ في طبقات المدلسين في المرتبة الخامسة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ص ٩٠، ولم يصرح بالسماع.

ورواه الطبراني في الأوسط ٦٢/٢، رقم (١١٠٥): حدثنا أحمد، قال: حدثنا أبو جعفر، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال:

وقد أجاب الإمام ابن خزيمة في صحيحه عن الاستدلال بهذا الحديث بقوله: «الخبر الذي يجب قبوله هو خبر من يخبر برؤية الشيء وسماعه وكونه، لا من ينفي الشيء ويدفعه، والفضل بن عباس في قوله: (ولم يصل) ناف لصلاة النبي ﷺ فيها، لا مثبت خبراً، ومن أخبر أن النبي ﷺ صلى فيها مثبت فعلاً، مخبر برؤية فعل النبي ﷺ، فالواجب من طريق العلم والوقف قبول خبر من أعلم أنه رأى النبي ﷺ صلى فيها، دون من نفى أن يكون النبي ﷺ صلى فيها، وهذه مسألة قد بينتها في غير موضع من كتبنا أن أهل العلم لم يختلفوا في جملة هذا القول» انتهى كلامه مختصراً^(١).

وقال الإمام البخاري في صحيحه: «والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت، كما روى الفضل بن عباس: أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة. وقال بلال: قد صلى. فأخذ قول بلال، وترك قول الفضل»^(٢).

= حدثني عطاء عن ابن عباس فذكره بنحو الرواية السابقة. وإسناده ضعيف جداً. شيخ المؤلف - وهو أحمد بن عبد الرحمن بن عقال - ضعيف جداً. ينظر اللسان ٢١٣/١.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٩٣/١٨ من طريق شريك عن خصيف عن مجاهد عن عبدالله بن عمر قال: سئل الفضل بن عباس: أصلى النبي ﷺ في البيت؟ قال: لا. وإسناده ضعيف، شريك يخطيء كثيراً كما في التقريب، وشيخه خصيف سيء الحفظ، وخلط بأخرة كما في التقريب.

(١) ينظر صحيح ابن خزيمة بتحقيق الأعظمي ٣٣٠/٤.

(٢) ينظر صحيح البخاري مع الفتح كتاب الزكاة باب العشر فيما يسقى من ماء =

واستدل أصحاب القول الأول بالأدلة التي استدلت بها على صحة صلاة الفريضة داخل الكعبة، والتي سبق ذكرها^(١)، واستدلوا كذلك بما يلي:

الدليل الأول:

أن النافلة مبناها على التخفيف والمساحة^(٢)، بدليل صحتها قاعداً^(٣)، وبدليل صحتها على الراحلة إلى غير القبلة^(٤)، فتصح داخل الكعبة مع استدبار جزء من القبلة^(٥).

= السماء ٣/٣٤٧، وينظر أخبار مكة للأزرقي ١/٢٧٢.

(١) ينظر ص (٢٧ - ٤٩).

(٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر ص ١٥٤: «القاعدة الحادية والثلاثون: النفل أوسع من الفرض، ولهذا لا يجب فيه القيام ولا الاستقبال في السفر ولا تجديد الاجتهاد في القبلة، ولا تكرير التيمم، ولا تبييت النية، ولا يلزم بالشروع، وقد يضيق النفل عن الفرض في صور ترجع إلى قاعدة: ما جاز للضرورة يقدر بقدرها». وينظر المنشور في القواعد للزرکشي ٣/٢٧٧، ٢٧٨، والإرشاد إلى معرفة الأحكام للشيخ عبدالرحمن بن سعدي ص ٣٦، ٣٧، والقواعد والأصول الجامعة للسعدي أيضاً ص ٨٤، ٨٥.

(٣) سبق ذكر الدليل على هذه المسألة ص (٤٩، ٥٠).

(٤) سبق ذكر الدليل على هذه المسألة ص (٤٢، ٤٣).

(٥) المبدع ١/٣٩٩، البناءة ٣/٣٣٢، المنح الشافيات ١/١٩٩.

الدليل الثاني:

أن الصلاة داخل الكعبة صلاة استجمعت شرائطها من الطهارة عن الحدثين، وطهارة الثوب والمكان، والنية، ولوجود استقبال القبلة، لأنه استقبل جزءاً من الكعبة، واستقبال الكل ليس بممكن، ولا هو شرط، فهي صلاة صحيحة^(١).

الترجيح:

بعد استعراض أدلة القولين السابقين في هذه المسألة ظهر لي رجحان القول الأول، وهو القول بصحة صلاة النافلة في جوف الكعبة، لقوة أدلته، فهي أدلة ثابتة وصریحة في أنه ﷺ صلى النافلة في جوف الكعبة، وإذا ثبت هذا عنه ﷺ وجب المصير إليه، واطراح ماسواه، والأدلة التي استدلت بها أصحاب القول الثاني قد أجيب عنها كما سبق، فلم تعد تنهض للاحتجاج بها.

قال الإمام النووي: «فإن قيل: كيف جزمتم بأن الصلاة في الكعبة أفضل من خارجها، مع أنه مختلف بين العلماء في صحتها، والخروج من الخلاف مستحب، فالجواب: أنا إنما نستحب الخروج من خلاف محترم، وهو الخلاف في مسألة اجتهادية، أما إذا كان الخلاف مخالفاً سنة صحيحة كما في هذه المسألة، فلا حرمة له، ولا يستحب الخروج منه، لأن صاحبه لم تبلغه هذه السنة، وإن بلغته وخالفها فهو محجوج بها»^(٢).

(١) البناية ٣/٣٣٤، وينظر الأم ١/٩٩.

(٢) المجموع ٣/١٩٦، وينظر مغني المحتاج ١/١٤٥، وحاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح ص ٤٠٢، وإعلام الساجد ص ١٠١.

الخاتمة

الحمد لله وحده وبعد، فمن خلال هذا البحث المتواضع توصلت إلى النتائج التالية:

الأولى:

أن الصحيح جواز صلاة الفريضة في جوف الكعبة.

الثانية:

أن الصحيح أيضاً جواز صلاة النافلة داخل الكعبة، وأن القول بعدم صحتها فيها قول ضعيف جداً، لمخالفته السنة الثابتة عن النبي ﷺ .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



فهرس المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان - تحقيق شعيب الأرنؤوط - نشر مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - ١٤١٤ هـ .
- ٣- أخبار مكة للأزرقي - نشر دار الثقافة - مكة المكرمة - الطبعة الرابعة - ١٤٠٣ هـ .
- ٤ - أخبار مكة للفاكهي - تحقيق عبدالملك بن دهيش - نشر مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ .
- ٥ - الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية ، للبعلي - نشر دار الفكر - بيروت .
- ٦ - الإرشاد إلى معرفة الأحكام للشيخ عبدالرحمن بن سعدي - نشر مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٠ هـ .
- ٧- إرشاد الساري للقسطاني - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - ١٣٠٥ هـ .
- ٨- إرواء الغليل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - نشر المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٩ - الاستذكار لابن عبدالبر - تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي - نشر دار قتيبة - بيروت - ودار الوعي - حلب .
- ١٠ - أسد الغابة لابن الأثير - نشر دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ هـ .
- ١١ - الأشباه والنظائر للسيوطي - نشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ .
- ١٢ - إعلام الساجد بأحكام المساجد للزرکشي الشافعي - نشر وزارة الأوقاف المصرية - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ .
- ١٣ - الإقناع للشربيني - نشر دار الخير - بيروت .

- ١٤ - الإلزامات والتتبع للدارقطني - نشر دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ .
- ١٥ - الأم للإمام الشافعي ، نشر دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣ هـ .
- ١٦ - الإنصاف للمرداوي - نشر دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣ هـ .
- ١٧ - الأوسط لابن المنذر - تحقيق الدكتور أبو حماد صغير حنيف - نشر دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ .
- ١٨ - الإيضاح للنووي (مطبوع مع حاشيته للهيثمي) - نشر دار الحديث - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ .
- ١٩ - بدائع الفوائد لابن القيم - نشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٢٠ - البداية والنهاية لابن كثير - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ٢١ - البناءة في شرح الهداية للعيني - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١١ هـ .
- ٢٢ - التاريخ الكبير - نشر مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت .
- ٢٣ - تحفة الراكع والمساجد في أحكام المساجد للجراعي الحنبلي - نشر المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ .
- ٢٤ - تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني للغساني ، نشر دار عالم الكتب - الرياض .
- ٢٥ - الترغيب والترهيب للمنذري - نشر دار إحياء التراث الإسلامي - قطر .
- ٢٦ - تغليق التلغيق لابن حجر - تحقيق سعيد القرقي ، نشر المكتب الإسلامي ودار عمار - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ٢٧ - تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن .
- ٢٨ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير - نشر دار الشعب - القاهرة .
- ٢٩ - تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن .
- ٣٠ - تقريب التقريب لابن حجر - تحقيق محمّد عوامه - نشر دار الرشيد - حلب - الطبعة الثالثة - ١٤١١ هـ .

- ٣١- التلخيص الحبير لابن حجر- نشر عبدالله هاشم المدني- المدينة النبوية- ١٣٨٤ هـ .
- ٣٢- التمهيد لابن عبدالبر- نشر وزارة الأوقاف المغربية .
- ٣٣- تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة- للتتائي المالكي- تحقيق الدكتور محمد شبير- الطبعة الأولى- ١٤٠٩ هـ .
- ٣٤- تهذيب التهذيب لابن حجر- نشر دائرة المعارف النظامية- الهند- ١٣٢٥ .
- ٣٥- تهذيب الكمال للمزي- نسخة مصورة من مخطوطة دار الكتب المصرية .
- ٣٦- الثقات لابن حبان- نشر دائرة المعارف العثمانية- الهند .
- ٣٧- جامع الأصول لابن الأثير- تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط- نشر مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان- ١٣٩٨ هـ .
- ٣٨- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري- نشر دار الفكر- بيروت- ١٣٩٨ هـ .
- ٣٩- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي- نشر دار الفكر بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧ هـ .
- ٤٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم- نشر دائرة المعارف العثمانية- الهند- الطبعة الأولى .
- ٤١- حاشية الإيضاح للهيثمي- نشر دار الحديث- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥ هـ .
- ٤٢- حاشية الروض المربع للشيخ عبدالرحمن بن قاسم- الطبعة الأولى- ١٣٩٨ هـ .
- ٤٣- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح- نشر المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق- الطبعة الثالثة- ١٣٢٨ هـ .
- ٤٤- حاشية العدوي على الشرح الصغير للخرشي- نشر دار صادر- بيروت .
- ٤٥- حجة النبي صلى الله عليه وسلم للأباني- نشر دار صادر- بيروت .
- ٤٦- الخرشبي على مختصر خليل- نشر دار صادر- بيروت .
- ٤٧- دلائل النبوة للبيهقي- تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي- نشر دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥ هـ .
- ٤٨- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين- نشر مطبعة الباي الحلبي بمصر .

- ٥٩- رحلة الصديق إلى البيت العتيق لحسن خان - نشر دار ابن القيم - السعودية .
- ٥٠- الروايتين والوجهين لأبي يعلى - تحقيق الدكتور عبدالكريم اللاحم - نشر مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٥ هـ .
- ٥١- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني - تحقيق محمد شكور - نشر المكتب الإسلامي - بيروت - ودار عمار - عمان - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ٥٢- روضة الطالبين للنووي - نشر المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ .
- ٥٣ - زاد المعاد لابن القيم تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط - نشر مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٥٤ - سنن الترمذي - تحقيق أحمد شاكر - نشر مطبعة البابي الحلبي - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٩٨ هـ .
- ٥٥ - سنن الدارقطني - نشر عبد الله هاشم المدني - المدينة النبوية .
- ٥٦ - سنن الدارمي - تحقيق فواز أحمد وخالد السبع - نشر دار الريان - القاهرة .
- ٥٧ - سنن أبي داود - نشر دار إحياء السنة النبوية .
- ٥٨ - السنن الكبرى للبيهقي - نشر دار الفكر .
- ٥٩ - السنن الكبرى للنسائي - نشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ .
- ٦٠ - سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٦١ - سنن النسائي (المجتبى) - نشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٦٢ - سير أعلام النبلاء - تحقيق شعيب الأرنؤوط - نشر مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٦٣ - شرح السنة للبخاري - تحقيق شعيب الأرنؤوط - نشر المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٩٠ هـ .
- ٦٤ - شرح صحيح مسلم للنووي - نشر دار الإفتاء بالمملكة العربية السعودية .
- ٦٥ - شرح معاني الآثار للطحاوي - نشر مطبعة الأنوار المحمدية - القاهرة .

- ٦٦ - الشرح الممتع للشيخ محمّد بن صالح بن عثيمين - نشر مؤسسة آسام - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ .
- ٦٧ - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لأبي الطيب الفاسي - نشر مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة .
- ٦٨ - صحيح البخاري (مطبوع مع شرحه فتح الباري) - نشر المكتبة السلفية .
- ٦٩ - صحيح ابن خزيمة - تحقيق الأعظمي - نشر المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٧٠ - صحيح سنن الترمذيّ للشيخ محمّد ناصر الدين الألباني - نشر المكتب الإسلامي ومكتب التربية العربي لدول مجلس الخليج .
- ٧١ - صحيح سنن أبي داود للشيخ محمّد ناصر الدين الألباني - نشر المكتب الإسلامي ومكتب التربية العربي لدول الخليج .
- ٧٢ - صحيح مسلم - تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي - نشر دار إحياء التراث العربي .
- ٧٣ - عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذيّ لابن العربي - نشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٧٤ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لأبي الطيب الفاسي - نشر مطبعة السنة المحمدية .
- ٧٥ - العلل لابن أبي حاتم - نشر دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٥ هـ .
- ٧٦ - عمدة القاري للعيني - نشر دار الفكر - بيروت .
- ٧٧ - الفتاوى السعدية - نشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- ٧٨ - فتح الباري لابن حجر - نشر المكتبة السلفية .
- ٧٩ - القرى لقاصد أم القرى لمحّب الدين الطبري - نشر دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٠ هـ .
- ٨٠ - القواعد والأصول الجامعة للشيخ عبدالرحمن بن سعدي - مطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبدالرحمن السعدي رقم (٤) فقه - نشر مكتب صالح الثقافي بعنيزة - الطبعة الثانية - ١٤١٢ هـ .
- ٨١ - الكافي لابن قدامة - نشر المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية .

- ٨٢- الكامل في الضعفاء لابن عدي- نشر دار الفكر- بيروت- الطبعة الثانية .
- ٨٣- كشاف القناع للبهوتي ، نشر عالم الكتب- بيروت .
- ٨٤ - كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي - تحقيق الأعظمي - نشر مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٨٥ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - تحقيق عبدالقيوم عبدرب النبي- نشر دار المأمون - دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠١ هـ .
- ٨٦- لسان العرب لابن منظور- نشر دار صادر- بيروت .
- ٨٧- لسان الميزان لابن حجر- نشر مؤسسة الأعظمي- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٦ هـ .
- ٨٨- المبدع لابن مفلح- نشر المكتب الإسلامي- بيروت .
- ٨٩- المبسوط للسرخسي- نشر دار الفكر- بيروت- ١٤٠٩ هـ .
- ٩٠ - مجمع البحرين في زوائد المعجمين - تحقيق عبدالقدوس نذير - نشر مكتبة الرشد - الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٣ هـ .
- ٩١ - مجمع الزوائد للهيثمي- نشر دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٢ هـ .
- ٩٢ - المجموع شرح المهذب للنووي- نشر دار الفكر- بيروت .
- ٩٣ - مجموع فتاوى ابن تيمية - جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسم- الطبعة الأولى .
- ٩٤ - المحلّ لابن حزم- تحقيق أحمد شاكر- نشر دار التراث- القاهرة .
- ٩٥ - مختصر سنن أبي داود للمنذري- (مطبوع مع معالم السنن)- نشر دار المعرفة- بيروت .
- ٩٦ - مرصد الاطلاع للبغدادي - تحقيق عليّ الجاوي - نشر دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى- ١٣٧٣ هـ .
- ٩٧ - مراقبي الفلاح للشرنبلاني (مطبوع مع حاشيته للطحطاوي) - نشر المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- الطبعة الثالثة- ١٣١٨ هـ .
- ٩٨ - المستدرک للحاکم- نشر دار الكتاب العربي- بيروت .

- ٩٩ - المسجد الحرام تاريخه وأحكامه ، تأليف الدكتور وصي الله بن محمد عباس - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ .
- ١٠٠ - مسند الإمام أحمد - نشر المكتب الإسلامي - بيروت^(١) .
- ١٠١ - مسند البزار - تحقيق محفوظ الرحمن - نشر مؤسسة علوم القرآن - بيروت - ومكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ .
- ١٠٢ - مسند ابن الجعد - تحقيق الدكتور عبدالمهدي بن عبدالقادر - نشر مكتبة الفلاح - الكويت .
- ١٠٣ - مسند الحميدي - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - نشر دار الإفتاء بالمملكة العربية السعودية .
- ١٠٤ - مسند الطيالسي - نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ١٠٥ - مسند عمر بن الخطاب لابن كثير - تحقيق عبدالمعطي قلعجي - نشر دار الوفاء بمصر .
- ١٠٦ - مسند عمر بن الخطاب لابن النجار - تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن - نشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ .
- ١٠٧ - مسند أبي يعلى - تحقيق حسين سليم - نشر دار المأمون - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ .
- ١٠٨ - مشكاة المصابيح - تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - نشر المكتب الإسلامي .
- ١٠٩ - مشكل الآثار للطحاوي - نشر مجلس دائرة المعارف النظامية - ١٣٣٣ هـ .
- ١١٠ - مصابيح السنة للبغوي - تحقيق محمد سليم وجمال حمدي - نشر دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ .
- ١١١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للبوصيري - نشر الدار العربية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ .

(١) وقد أحيل على النسخة التي بتحقيق أحمد شاكر، وأبين ذلك بذكر رقم الحديث فيها.

- ١١٢ - مصنف ابن أبي شيبة - نشر الدار السلفية - الهند .
- ١١٣ - مصنف عبدالرزاق - تحقيق الأعظمي - نشر المجلس العلمي - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ .
- ١١٤ - معجم البلدان لياقوت - نشر دار صادر - ودار بيروت - ١٤٠٤ هـ .
- ١١٥ - المعجم الأوسط للطبراني - تحقيق محمود الطحان - نشر مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ١١٦ - المعجم الكبير للطبراني - تحقيق حمدي السلفي - الطبعة الثانية .
- ١١٧ - معجم ما استعجم للبكري - نشر عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣ هـ .
- ١١٨ - معرفة السنن والآثار للبيهقي - تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي - نشر جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي - الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ .
- ١١٩ - المعرفة والتاريخ للفوسوي - تحقيق الدكتور أكرم العمري - نشر مكتبة الدار - المدينة النبوية .
- ١٢٠ - المغني لابن قدامة - تحقيق الدكتور عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو - نشر دار هجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ .
- ١٢١ - مغني المحتاج للشربيني - نشر دار الفكر - بيروت .
- ١٢٢ - المقنع (مطبوع مع شرحه المبدع) نشر المكتب الإسلامي - بيروت .
- ١٢٣ - منار السبيل لابن ضويان - نشر المكتب الإسلامي - الطبعة الرابعة - ١٣٩٩ هـ .
- ١٢٤ - المنتخب من المسند لعبد بن حميد - تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي - نشر عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ .
- ١٢٥ - المنثور في القواعد للزركشي الشافعي - تحقيق الدكتور تيسير فائق - نشر وزارة الأوقاف الكويتية - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ .
- ١٢٦ - المنح الشافيات للبهوتي - تحقيق الدكتور عبدالله المطلق - نشر إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر .

- ١٢٧ - من روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا - تحقيق الدكتور باسم الجوابرة - نشر مكتبة المعلّاء - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ .
- ١٢٨ - منهاج الطالبين (مطبوع مع شرحه مغني المحتاج) نشر دار الفكر - بيروت .
- ١٢٩ - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمى - نشر دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٣٠ - الموطأ للإمام مالك - تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي - نشر دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- ١٣١ - ميزان الاعتدال - نشر دار المعرفة - بيروت .
- ١٣٢ - نزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر - تحقيق عبدالعزيز السديري - نشر مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ .
- ١٣٣ - نصب الراية للزيلعي - نشر المجلس العلمي - كراتشي - الطبعة الثامنة .
- ١٣٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - نشر المكتبة العلمية - بيروت .
- ١٣٥ - نور الإيضاح مطبوع مع حاشية شرحه للطحطاوي - نشر المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الطبعة الثانية - ١٣١٨ هـ .
- ١٣٦ - نيل الأوطار للشوكاني - نشر دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ .
- ١٣٧ - الهداية للمرغيناني (مطبوع مع شرحه البنائة) - نشر دار الفكر - بيروت - ١٤١١ هـ .
- ١٣٨ - هداية الراغب لشرح عمدة الطالب - نشر دار البشير - جدة - والدار الشامية - بيروت .

فهرس الموضوعات

٥	المقدمة
		المسألة الأولى
١٧	حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة
٥٠	الترجيح
		المسألة الثانية
٥٣	حكم صلاة النافلة داخل الكعبة
٦٨	الترجيح
٦٩	الخاتمة
٧١	فهرس المراجع